



PROVISIONAL
A/37/PV.120
6 July 1983
ARABIC



الأمم المتحدة الجمعية العامة

الدورة السابعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة العشرين بعد المائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك

يوم الخميس ، ١٢ ايار/مايو ١٩٨٣ ، الساعة ١٥/٠٠

(هنجاريا)	السيد هولاي	: الرئيس
(الكويت)	السيد ابو الحسن (نائب الرئيس)	: ثم
(هايتي)	السيد تشارلز (نائب الرئيس)	

— تأبين السيد تسوغتين ناركو ، الممثل الدائم لجمهورية منغوليا الشعبية لدى
الامم المتحدة

— مسألة قبرص [٣٢] (تابع)

(أ) تقرير الامين العام

(ب) تقرير اللجنة السياسية الخاصة

(ج) مشروع قرار

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات
الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .
أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي ارسالها موقعة من
أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات
Chief, Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DG 2-
0750,2 United Nations Plaza ، مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

83-60025/A

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥ / ٣٥

تأبين السيد تسوغتين ناركهو ، الممثل الدائم لجمهورية منغوليا الشعبية لدى الأمم المتحدة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يؤسفني أن أعلن أننا قد تلقينا ببالغ الحزن والأسى نبأ وفاة سعادة السيد تسوغتين ناركهو ، ممثل جمهورية منغوليا الشعبية لدى الأمم المتحدة .

ونياحة عن الجمعية العامة ، أقدم لاعضاء أسرة السيد ناركهو ولحكومة وشعب جمهورية منغوليا الشعبية تعازينا القلبية .

وأطلب من الممثلين الوقوف دقيقة صمت حدادا على الفقيد .

وقف الممثلون دقيقة صمت

البند ٣٧ من جدول الاعمال (تابع)

مسألة قهرص

(أ) تقرير الأمين العام (A/37/805 و Corr.1)

(ب) تقرير اللجنة السياسية الخاصة (A/37/808)

(ج) مشروع قرار (A/37/L.63)

السيد تشارلز (هايتي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لقد تلقى وفد هايتي

بألم عميق نبأ وفاة الممثل الدائم لجمهورية منغوليا الشعبية لدى الأمم المتحدة ، ونود أن نعبر عن تعازينا الخالصة لأقارب وأسرة الفقيد ، ونرجوكم ، سيدي الرئيس ، أن تنقلوا اليهم مشاعرنا بالحزن العميق لهذه الخسارة الفادحة وبالتعاطف معهم .

ان نظر الجمعية العامة في البند ٣٧ من جدول الأعمال المعنون " مسألة قبرص " يطرح على الدول الأعضاء في منظمتنا مرة أخرى ، احدى المشاكل الشائكة جدا في عصرنا الحاضر وهي مشكلة تستخدمها المصالح الخاصة دائما بما يضر بالطائفتين اللتين تكوّنان شعب قبرص . ان هذا يقود الى وضع يؤدي دوامه الى معاناة لا توصف لهذا الشعب ، وتهديد للسلم والأمن الدوليين . ان تاريخ الشعوب يقدم أمثلة لجماعات عرقية لم تترك الصدف الجغرافية أمامها سوى خيار واحد هو التعايش السلمي . وهذا التعايش السلمي بدوره يجد أصوله في عقد اجتماعي لابد أن تخلي فيه المصالح الشخصية الطريق أمام ضرورة وجود حل وسط يضمن الرفاه للجميع .

لذلك فان حالة الطائفتين القبرصيتين اليونانية والتركية ليست جديدة . لقد طلب من الطائفتين عدة مرات - وهذا أمر منطقي - أن يتفعلوا بمرور الوقت على الخلافات الناشئة عن الممارسات الثقافية المختلفة سعيا منهما الى ايجاد التوافق اللازم للتقدم ولرفاهية الجميع . ومما لا شك فيه انه لولا الضغط الخارجي لأدركت الطائفتان في النهاية ضرورة وجود هذا التوازن ، باعتباره الطريق الموصل الى التوفيق والمصالحة . ولسوء الحظ ، شارك تدخل جيش محتل ، فسي خرق فاضح للمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة ، وللقانون الدولي ، في افساد الجهود التي بذلناها في هذا الصدد . ان المأساة التي أصبحت جزيرة قبرص حلقة لها تمس شعوب هايستي الذي مر بتجربة احتلال أجنبي مطاوعة ومريرة في الماضي . وليس هناك من يفوق الضحايا أنفسهم في تخيل الألم ، وعمق الشعور بالاحتياط .

لهذا يأسف وقدنا لأن المحادثات بين الطائفتين لاتزال تتعثر حاليا رغم انها لاتزال تبدو حتى الآن الطريق الوحيد الذي يوصل الى ايجاد حل مقبول لدى الجميع . وفي هذا الصدد ، نحث الطرفين على اظهار المرونة وروح المصالحة ، وطى ان يسترشدا بهدف واحد ، هو انها هذه المأساة التي يتعرض لها سكان الجزيرة .

ويعتقد وقدنا ان انسحاب قوات الاحتلال هو الخطوة الجادة العاجلة التي ينبغي اتخاذها وذلك للتوصل الى تسوية نهائية وشاملة لمسألة قبرص . ان هذه الخطوة لها مزية مزدوجة هي بدء السير بطريقة فعّالة في طريق التسوية السلمية ، وازالة الفكرة المنتشرة على نطاق واسع والقائلة بأن قوات الغزو تعتبر وجودها في قبرص احتلالا لا رجعة فيه .

أود في النهاية أن أعرب عن اعتباط وفدنا بسبب بعض التدابير التي اتخذتها الأمم المتحدة ومن بينها الاشراف على خطوط وقف اطلاق النار في قبرص ، الذي تمارسه قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص ، وغير ذلك من العمليات ذات الطابع الانساني مثل نقل القبارصة اليونانيين من شمال الجزيرة الى جنوبها . كذلك فانني أدعو الطرفين ، بروح التعاون ، ان يساندا جهود اللجنة المعنية بالمفقودين وان يقدموا لها كل مساعدة لازمة حتى يمكنها ان تقوم بالولاية التي أوكلت اليها .

هذا هو موقف وفدي بشأن مسألة قبرص . ان الجهود المنسقة من جانبنا جميعا ، وخاصة من جانب الأطراف المعنية تحت اشراف الأمين العام ، لاتزال الأسلوب الذي يولده وفدي ، حتى يمكن لجزيرة قبرص ، دون أى تدخل أجنبي ، أن تستعيد سلامتها الاقليمية ويمكن أن يسترد شعبها كرامته التي أهدرت .

هذه هي رغبة هايتي ، حكومة وشعبا ، وهي بلا شك الرغبة الملحة لكلا الطاقتين فني ان تشاركا ، في ظلال الوثام ، السيادة على جزيرة قبرص .

السيد سيد عريف (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بشعور عميق

بالأسى علم وفدي بوفاة صاحب السعادة الممثل الدائم لجنفوليا . وينتهز وفدي هذه الفرصة ليعبر لعائلته عن عميق التعزية .

لقد تابع وفدي المناقشات التي دارت في هذه الجمعية بشأن مسألة قبرص بقدر كبير من الاهتمام . وقد وضع لوفدي ، من البيانات التي أقيمت حتى الآن ان المجتمع الدولي ملتزم بايجاد حل سياسي مبكر لهذه المشكلة ، وذلك من خلال المحادثات بين الطرفين مع مراعاة الحقوق الأساسية والمشروعة للطاقتين القبرصيتين التي تم التصديق عليها في اتفاقي دنكاش - مكاريوس و دنكاش - كبريانو .

لقد مضت ٢٠ سنة تقريبا على أزمة كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٣ وحوالي تسع سنوات منذ الهزة العنيفة التي حدثت في تموز / يوليه ١٩٧٤ . ومع ذلك ، وبالرغم من جهود الأمين العام وأسلافه ، يبدواننا لانزال بعيدين عن حل مشكلة قبرص . وكلما تأخر ايجاد حل للمشكلة ، ازداد الامر صعوبة . وفي الوقت نفسه ، فان الشقة التي تفصل بين الطاقتين لاتزال واسعة .

ومع ذلك ، يشعر وفدي بالرضا ان يلاحظ الدور النشط الذي يقوم به الأمين العام بمقتضى الولاية التي أناطها به مجلس الأمن . وفي هذا الصدد ، يجب أن تعترف الجمعية الاعتراف الواجب بدور المحادثات الطائفية بين الطرفين التي تقدم خبرا جيدا لمناقشة القضايا الموضوعية بقصد تضيق هوة الخلاف .

ويسر وفدي أن يلاحظ ان جو المحادثات ، كما وصفه الأمين العام في تقريره ، كان "تعاونيا وبناء" (A/37/805 و Corr.1 الفقرة ٣) . ونحن على دراية تامة بأنه لا يوجد بديل للمفاوضات المباشرة بين الطائفتين القبرصيتين اذا ما أريد التوصل الى حل دائم ومقبول لدى الطرفين .

ففي النهاية سيكون عليهما هما ايجاد التسوية ، وسيكون عليهما هما العيش في ظلها . والمطلوب هو الارادة السياسية للتفاوض حول تسوية تأخذ في الاعتبار خصائص هذه الجزيرة الرائعة . دعونا ان نركّز كل جهودنا على ذلك بدلا من الدخول في مناقشات لاذعة لا تؤدي إلا الى عرقلة عملية التفاوض بين الطائفتين وتعرض سبيل جهود الأمين العام للقيام بدور ايجابي في البحث عن السلام .

لقد درس وفد بلادى بعناية مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/37/L.63 وللأسف لا يؤكّد هذا المشروع بصورة كافية على الحاجة الملحة لاجاد مخرج سياسية في اطار المحادثات بين الطائفتين . ويرى وفد بلادى أنه لا يوجد بديل للمفاوضات بين الطائفتين التي تجرى على أساس الخطوط الارشادية التي اتفقت عليها الطائفتان من قبل . وبالتالي ليس من الأمور البناءة أبدا أن نحاول تدويل مسألة قبرص لأن هذا لن يساهم إلا في تشدد طرفي المفاوضات في موقفهما .

ان حكومة ماليزيا ملتزمة التزاما صلبا بحل المنازعات بالوسائل السلمية . وفي هذا الشأن فاننا نؤيد الاطار الذي اتفق عليه الطرفان والذي تم تفاوض من أجله بحرص السيد دنكاش ورئيس الأستاقفة مكاريوس الذي خلفه بعد ذلك السيد كبريانو . ونحن نعتقد أن الاتفاق يقدم أساسا سليما لحل دائم يقوم على الحقوق الأساسية والمشروعة للطائفتين في اطار جمهورية مستقلة غير منحازة فيها طاقتان ومنطقتان متحدتان .

ويرحب وفد بلادى بقرار الجمعية العامة دعوة اللجنة السياسية الخاصة الى الانعقاد بهدف اتاحة الفرصة لممثلي الطائفتين القبرصيتين لاجاد وجهات نظرهما . ويشعر وفد بلادى أن مسألة قبرص يمكن مناقشتها بالقدر الكافي في اطار اللجنة السياسية الخاصة وأن اجراء مناقشة عامة حول المشكلة لا يبدي ومفيدا . وبدلا من ذلك ينبغي علينا أن نعيد تركيز انتباهنا على المحادثات بين الطائفتين وأن نقدّم تأييدنا الكامل لها ، وذلك اذا كنا نريد التوصل في النهاية الى تسوية شاملة لكل المشاكل . وقد اعرّب البعض عن القلق تجاه ما أطلقوا عليه "توقف" المحادثات بين الطائفتين . ولكن مثل هذا التوقف كان حتما بسبب الطبيعة المعقدة لهذه المحادثات . ومع ذلك ، نظرا الى الارادة السياسية التي يتحلى بها الطرفان ، فان وفد بلادى على ثقة في امكانية استئناف المحادثات . وفي هذا الصدد ، يود وفد بلادى أن يناشد الطائفتين اظهار التصميم اللازم وحسن النية الضرورية لتحقيق مخرج يعزز بقدر كبير السلم والاستقرار في تلك المنطقة .

وطى المجتمع الدولي ، اذا كان يريد أن يكون بناءً ، أن يحاول الآن تخطّي هوة عدم الثقة والشكوك التي تساور الطائفتين وأن يتخذ نهجا محايدا ، آخذا في الاعتبار حساسيات الطائفتين . ان اتفاق عام ١٩٧٩ يوفّر أساسا طيبا يمكن عليه تحقيق هذا الهدف حيث أنه يدعو الى اجراء مفاوضات مباشرة بين الطائفتين ويخطو خطوة أخرى بدعوة الطرفين المعنيين الى الامتناع عن اتخاذ أية تدابير من شأنها أن تؤثر تأثيرا ضارا على احتمالات نجاح هذه المفاوضات .

وان نأخذ في الاعتبار التزامنا بالمحادثات بين الطائفتين على أنها الطريق الوحيد العملي لحل مسألة قبرص ، فان وفد بلادى يأسف لأنه لا يمكنه تأييد مشروع القرار A/37/L.63 لأن مشروع القرار هذا سيكون له أثر ضار على هدف تحقيق السلم والانسجام في قبرص . ان اعتماد مشروع القرار هذا سوف لا يفضي الى بناء الثقة بين الطائفتين ، وهو عنصر ضروري لا بد منه في البحث عن تسوية عادلة ودائمة للمشكلة . كما أن مشروع القرار متحيّز ومرجح لكفة جانب واحد فلا يبدو أنه يأخذ بعين الاعتبار وجهات نظر القبارصة الأتراك ، وهم عنصر أساسي في هذه المشكلة .

السيد اللقاني (المملكة العربية السعودية) : لقد أعربت في بداية الدورة العادية السابعة والثلاثين عن تهاني وفدى لكم ، سيدى الرئيس ، لانتخابكم رئيسا لتلك الدورة . وأغتنم هذه الفرصة الآن لأتمنى لكم التوفيق التام في مواصلة رئاسة الدورة المستأنفة ، كما أرجو أن توقّق المجموعة الدولية ، تحت رئاستكم وبدرايتكم الحكيمة ، الى التوصل الى قرار عادل يراعي مصلحة الجمهورية القبرصية والحقوق الشرعية للطائفتين .

كما أنني أتقدّم ببالغ العزاء الى وفد وأسرة الممثل الدائم لمنغوليا لدى الأمم المتحدة لوفاته المفاجئة معربا عن عميق أسفي لهذه الخسارة .

حين نالت الدولة القبرصية استقلالها وانضمت الى المجموعة الدولية في هذه المنظمة العالمية ، كما نتمنى لها ولشعبها سلاما وتقدّمات داعمين ووحدة قومية تمكّنها من انتهاز سياسة مستقلة بعيدة عن الضغوط والتبّارات الخارجية وتيسّر لها القيام بدور بناءً وفعال على الساحة العالمية . وقد حمدنا الله لأنها خرجت من عهد الاستعمار سالمة ودون تقسيم أو تجزئة على غرار ما حدث في أقطار أخرى . وكما نرجو أن يثبت الشعب القبرصي الذي خبر وقاوم الاستعمار متحدا ، أنه بلغ من النضج الفكرى والوعسى السياسى مرحلة جعلته يعلو عن الطائفية ، ويضع نصب عينيه مصلحة بلاده كوحدة مترابطة كاملة ، بصرف

النظر عن أى اختلاف في المذهب أو التقاليد أو الانتماء العرقي . وكما ولم نزل نشعر بتعاطف شديد مع قبرص ، شعبا وبلدا ، بسبب موقعها الجغرافي وانتمائها الى منطقة الشرق الأوسط ، ولذا تألمنا كثيرا حين د ب الخلاف بين الطائفتين الرئيسيتين مما أدى الى تفكيك جهاز الحكم والى اقتتال الطائفتين مما أفسح المجال للتدخل الخارجي .

لقد مضى على هذا الوضع المؤسف في قبرص وقت طويل كان من الضروري الاستفادة منه للوصول الى تسوية عادلة وشاملة ودائمة ، يشيد على أساسها صرح متين من السلام والاستقرار والنهضة والرفاه للشعب القبرصي . واننا لم نياس بعد من بلوغ هذا الهدف ، بل لمسنا من المفاوضات التي جرت حتى الآن بين الطائفتين ، والمدعومة بالمساعي الحميدة للأمين العام وفق قرار مجلس الأمن ٣٦٧ (١٩٧٥) ، أن هناك ادراكا متزايدا من الأطراف المعنية لعدم جدوى النزاع وضرورة الوصول الى تسوية دستورية شاملة تكفل العدالة لأبناء الطائفتين ، وتضمن سيادة واستقلال جمهورية قبرص ووحدتها القومية والاقليمية وعدم انحيازها ، وتمنع كل محاولة لتقسيم أو تجزئة الجزيرة .

لقد شجعنا البوادر ، وعززت ثقتنا بوعي المسؤولين من أبناء قبرص وزعمائها ونضجهم السياسي .
واننا نهيب بهم مواصلة هذا الاتجاه ، ومواصلته بخطى اوسع ودعم المساعي الحميدة للأمين العام ،
للوصول الى التسوية المنشودة وتحقيق هدف الوحدة القومية لأبناء قبرص من كلتا الطائفتين . واننا
لواثقون من ان الأطراف المعنية سوف تصل الى هذه النتيجة بشيء من الحلم والتسامح واستهداف
المصلحة العامة . وتؤمن المملكة العربية السعودية بان وجود القوات الأجنبية في قبرص سينتهي بمجرد
توصل الطائفتين القبرصيتين الى تسوية الخلافات القائمة بينهما . وتدعو حكومتى الى اعتماد قرار يحث
الطرفين على استئناف المفاوضات بصورة حثيثة بغية الوصول الى الهدف المنشود ، والله الهادي الى
سواء السبيل .

السيد التريكي (الجمهورية العربية الليبية) : أود في البداية باسم وفد الجماهيرية

العربية الليبية أن أعرب عن تعازينا لوفد منغوليا الصديقة ، ولحكومة وشعب منغوليا عن وفاة المرحوم مثل
منغوليا في الأم المتحدة . ولقد ربطتني شخصيا علاقات وطيدة بالمرحوم ، ولقد لمست فيه كل الاخلاص
وكل الكفاءة والمقدرة من أجل العمل الدؤوب في سبيل السلام والأمن .

اسمحوا لي أيضا أن أبدا بتهنئتك على ترؤسكم لهذه الدورة الستأنفة وأن أعبر لكم عن تقديري
على المقدرة والكفاءة الرفيعة اللتين أظهرتموهما في تسيير اعمال الدورة السابعة والثلاثين ، ومما يزيد
من هذا التقدير والاحترام علاقات الصداقة والتعاون التي تربط بين بلدينا .

ان قضية قبرص التي استأنفت الجمعية العامة بحثها هي احدى القضايا الدولية العديدة
المطروحة على الأم المتحدة وعلى غيرها من المحافل الدولية على مدى سنوات طويلة ، والتي لم يستم
التوصل في صدها الى حل عادل وشامل رغم الجهود التي بذلها المجتمع الدولي في اطار الأمم
المتحدة وخارجها ، ووجود العديد من القرارات والاتفاقيات والبيانات السياسية التي وضعت الهادئ
الأساسية لتسوية دائمة وعادلة للمشكلة ، وفي مقدمتها قرار الجمعية العامة ٣٢١٢ (د-٢٩) الذي
تم التوصل اليه بالاجماع وأيده قرار مجلس الامن رقم ٣٦٥ (١٩٧٤) ، والاتفاق الهام الذي وقع بين
زعمي الطائفتين القبرصيتين في عام ١٩٧٩ ، والاعلانات الصادرة عن اجتماعات حركة بلدان عدم الانحياز ،
والتي كان آخرها الاعلان السياسي الصادر عن قمة نيودلهي ، وهي تؤكد جميعها على ضرورة حل
المشكلة القبرصية بالطرق السلمية والحفاظ على سيادة واستقلال وحدة أراضي قبرص وعدم انحيازها .

ان الجماهيرية العربية الليبية كانت دائما تنظر الى أن استمرار المحادثات بين الطائفتين القبرصيتين هو أفضل طريق لحل المشكلة القبرصية ، وانطلاقا من هذه النظرة ، فان الجماهيرية قد بادرت ببذل مساعيها ، بعد موافقة الطرفين ، لايجاد حل للقضية بالدعوة في عام ١٩٨٠ الى عقد مؤتمر قمة في طرابلس يضم زعمي الطائفتين و اشرف أمين عام الأمم المتحدة ، ومساعدة الجماهيرية ودول عدم الانحياز في البحر الأبيض المتوسط لبحث القضية القبرصية ، وان الجماهيرية ، كدولة مجاورة وصديقة لقبرص ، لا تزال تبدي اهتمامها واستعدادها للمساعدة في ايجاد حل مرض و عادل للطرفين ، وترى بلادي أن تساهم دول حركة عدم الانحياز في البحر المتوسط في حل هذه المشكلة . وتؤكد الجماهيرية العربية الليبية من جديد استعدادها لاستضافة مؤتمر قمة لزعمي الطائفتين تحت اشراف السيد الأمين العام للأمم المتحدة ، وحضور دول عدم الانحياز في البحر المتوسط .

ان اهتمام الجماهيرية العربية الليبية بالمسألة القبرصية ينبثق من عدة اعتبارات منها ، أولا علاقات الصداقة التي تربطها بالأطراف المعنية ، وان الوضع الأمني في قبرص له تأثيره على أمن الوطن العربي . ثانيا ، شعورها بالقلق لاستمرار هذه المشكلة التي لا تهدد أمن وسلامة قبرص وشعبها فقط بل تهدد الأمن في منطقة البحر المتوسط التي تضاعفت فيها حدة التوتر يوما بعد يوم نتيجة لتواجد الأساطيل والقواعد العسكرية الأجنبية وخاصة الاسطول السادس الأمريكي الذي يتزايد ويتكاثف وجوده في شرق البحر الأبيض المتوسط وعلى مقربة من شواطئ بعض الدول المطلة على البحر المتوسط ، والقرب من قبرص وغيرها من الدول المجاورة . ان تواجد حاملة الطائرات الأمريكية قبالة الشواطئ الليبية ، وقيام الطائرات التابعة للاسطول الأمريكي باختراق الاجواء الإقليمية الليبية باستمرار ، انما يزيدان أيضا من حدة التوتر وبشكلان تهددا لا من سلامة المنطقة ، يضاف الى ذلك التحالف الاستراتيجي الأمريكي الاسرائيلي ضد الاقطار العربية والعدوان الاسرائيلي المستمر على الأمة العربية . ثالثا ، حرص الجماهيرية على استقلال ووحدة اراضي قبرص وعدم انحيازها .

ان بلادي لا تزال تعتقد ان الصعوبات القائمة في طريق المفاوضات بين الطائفتين يمكن التغلب عليها اذا ما هيأنا المناخ الملائم وانا ما طرحنا مساوئ ومخاوف الماضي جانبا ، وتوفرت الثقة والارادة السياسية لدى الطرفين .

ان استمرار هذه القضية دون حل يشير قلقنا ، وهذا يدعونا الى التاكيد على ضرورة مضاعفة الجهود الدولية ، وتمكين الامم المتحدة من أن تلعب دورا رئيسيا في هذا الشأن ، وحث الاطراف

المعنية بالمشكلة مباشرة على ضرورة الاسراع في عملية المفاوضات . وان وفد بلادى يود ان يسجل
تقديره للجهود والمساعى التي بذلها وبذلها الامين العام للأمم المتحدة في محاولة التوفيق بين
الاطراف المتنازعة ، وعزمه الذى اعرب عنه في تقريره الى هذه الدورة والذي تضمنته الوثيقة (A/37/805)
على متابعة المسألة شخصيا ، والاسراع بالمحادثات بين الطائفتين بهدف تسوية بعض القضايا الرئيسية
التي لم تتم تسويتها بعد .

كما ان الجماهيرية تحت الاطراف المعنية على الاسراع في المفاوضات ومعالجة الامور بنظرة
مستقبلية تراعى فيها المصلحة العليا للشعب القبرصي بطائفتيه ضمن اطار احترام سيادة واستقلال
ووحدة قبرص وعدم انحيازها .

وختاما - فان عدم حل هذه المشكلة واستمرارها على النحو الحالي يعطيان فرصة للقوى
الاستعمارية الاجنبية المعادية للشعب للتدخل في قبرص ولمحاولة دعم تواجدها العسكري في قبرص
نفسها ، الامر الذى من شأنه ان يزيد من حدة التوتر ويشكل تهديدا للسلم والامن في المنطقة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر مثل الجماهير العربية الليبية على الكلمات الرقيقة التي وجهها لي ، واود ان احيط الجمعية علما بان البلدان التالية قد قررت الانضمام الى مقدي مشروع القرار A/37/L.63 وهي : أنغولا ، بوتسوانا ، جامايكا ، زامبيا ، سان تومي وبرينسيبي ، كينيا . وأعطى الكلمة الان لممثل الجزائر .

السيد سحنون (الجزائر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لقد علمنا وكافة أعضاء الجمعية بالرحيل المفاجئ لزميلنا الممثل الدائم لجمهورية منغوليا الشعبية ، وفي هذه اللحظة الاليمية أود أن اقدم خالص العزاء لعائلة الفقيد ولوحد منغوليا . ويشرفني ان اتكلم الان بالنيابة عن مجموعة الاتصال لبلدان عدم الانحياز المكلفة بمتابعة مسألة قبرص ، وهي تضم كل من سرى لانكا وفييانا وكوبا ومالي والهند ويوفوسلافيا ، وتتولى الجزائر رئاستها ، وهي نفس المجموعة التي تقدمت بمشروع القرار A/37/L.63 .

ويعكس انشاء هذه المجموعة الاهتمام العميق من جانب حركة عدم الانحياز ازاء ما اصطلح على تسميته " بمسألة قبرص " ، كما انه يعبر في نفس الوقت عن الحرص الدائم على التغلب على هذه الازمة ، بمعنى ان تصبح قبرص دولة مستقلة وغير منحازة متمتع بالسلام والوثام الضروريين لتنميتها ولرفاهية شعبها . لقد تم التعبير عن هذا الاهتمام والحرص من قبل حركة عدم الانحياز في السنوات الأخيرة من خلال البيانات المعلنة التي تم اعتمادها في مختلف الاجتماعات . ومنذ شهرين تقريبا في نيودلهي ، عقد المؤتمر السابع لرؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز ، حيث أكد مجددا احترامه لاستقلال هذا البلد وسيادته ووحدته الإقليمية وعدم انحيازه .

وقد جاء في الفقرة ١٣١ من البيان ، الذي اعتمده المؤتمر انه : " بينما يعرب المؤتمر عن ارتياحه لتكثيف الجهود التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة ، وللاسراع في استئناف المباحثات ما بين الطائفتين ، فانه يلاحظ بقلق عدم احراز تقدم في هذه المباحثات كما انه يعرب عن امله في أن تستأنف هذه المباحثات بروح بناءة ويجابية بحيث تؤدي الى حل سريع ومقبول من الطرفين ، وفقـا للقرارات ذات الصلة الصادرة عن الامم المتحدة ابتداءً من القرار ٣٢١٢ (د-٢٩) للجمعية العامة ، الذي أيده مجلس الامن بقراره ٣٦٥ (١٩٧٤) وكذلك بيانات وقرارات حركة عدم الانحياز والتي يعيد تأكيدها المؤتمر ، وانتهاءً بالاتفاقين اللذين تم التوصل اليهما على مستوى عال بتاريخ ١٢ شباط/فبراير ١٩٧٧ و ١٩٧٩ ايار/مايو ١٩٧٩ " .

واستجابة لدعوة من حكومة جمهورية قبرص، فقد زارت مجموعة الاتصال لبلدان عدم الانحياز نيقوسيا بعد مؤتمر قمة نيودلهي، حيث تم الاجتماع بالرئيس كبريانو واجرينا مباحثات مع وزير الخارجية وكبار معاونيه، كما اجتمعنا بالسيد دنكتاش ممثل الطائفة القبرصية التركية، وكبار معاونيه، واخيرا وفي خلال هذه الزيارة اتصلنا بأسر الأشخاص المفقودين ومجموعات اللاجئين لكل من الطائفتين .

وقد اهتمت البعثة اهتماما خاصا بإمكانية خلق ظروف أفضل لاستئناف واستمرار المباحثات بين الطائفتين، بحيث يمكن التوصل الى حل مقبول من جانب جميع الأطراف على وجه السرعة وتحت رعاية الامين العام للأمم المتحدة . ويسعدنا في هذا الخصوص أن نسجل الاستعداد الكامل المجدد من جانب الامين العام للاسهام في هذه المهمة، فهو يقول في الفقرة الخامسة من تقريره: " وفي نييتي أن أقوى اشتراكي الشخصي داخل اطار مهمة المساعي الحميدة المنوطة بي . وصورة خاصة سوف أبذل كل جهد ممكن لمد عملية التفاوض بزخم جديد، متابعا العمل الذي تم أثناء المرحلة الراهنة من المفاوضات . وكما قلت في تقريري الى مجلس الأمن عن هذا الموضوع، فان جهودى سوف توجه الى تشجيع الطرفين على وضع جمیعة شاملة تضم كل ما تبقى من القضايا الرئيسية التي لم تسو بعد . وسوف أبذل، ومثلي الخاص، قصارانا لمساعدة الطرفين في هذه المحاولة " . (A/37/805 ، الفقرة ٥)

وهذا هو تماما أحد المكونات الأساسية لمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/37/L.63 الذى قدمه سبعة أعضاء من مجموعة الاتصال وشارك في تقديمه حوالي ٣٠ وفدا .

لقد استندت مجموعة الاتصال في اعدادها لهذا المشروع الى اعتبارين أساسيين . فالاعتبار الأول يكمن في المبادئ التي لا يجوز المساس بها والتي يجب أن نشير اليها والتي تمثل جوهر موقف بلدان حركة عدم الانحياز، هذه المسألة . وترد هذه المبادئ على نحو كامل تقريبا في القرار ٣٤ / ٣٠ الذى اتخذته الجمعية العامة في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩ ، وعلان مؤتمر القمة فى نيودلهي . وسأشير الى فقرتين في الديباجة تؤكد عليهما مجددا، فالفقرة الرابعة مثلا تؤكد على " مبدأ عدم جواز الاستيلاء على الأراضي عن طريق القوة " والفقرة ١١ تؤكد على " ضرورة تسوية مسألة قبرص، دون مزيد من التأخير، بالوسائل السلمية وفقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة " .

أما الاعتبار الثاني الذى استرشدت به مجموعة الاتصال فانه يتمثل في الحرص على تعزيز وتشجيع كافة الامكانيات لايجاد تسوية نهائية للمسألة .

وقد تم التركيز على المحادثات بين الطائفتين ، التي نؤمن بها ايمانا راسخا والتي تبذلنا افضل طريق للتغلب نهائيا على الأزمة . وهذا هو الهدف من الفقرة العاشرة من منطوق مشروعنا والتي تكرر ما جاء في الفقرة الثامنة من منطوق القرار ٣٠ / ٣٤ . ولكنها تشير أيضا الى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والى الاتفاقيين عاليي المستوى .

وبمقتضى الفقرة ١٠ ، فان الجمعية العامة :

" تدعو الى اجراء مفاوضات جديدة ، وتستهدف تحقيق نتائج ، وبناءة ، ومنصبة على صلب الموضوع ، بين ممثلي الطائفتين ، تحت رعاية الأمين العام ، على ان تجرى هذه المفاوضات بحرية وعلى قدم المساواة ، على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والاتفاقين العالميين المستوى ، بهدف التوصل في أقرب وقت ممكن الى اتفاق يقبله الطرفان ويقوم على حقوق الطائفتين الأساسية والمشروعة " .

وبالمثل ، نرکز على الدور البالغ الأهمية الذي يمكن للأمين العام للأمم المتحدة أن يضطلع به ،

الفقرة ١٦ من مشروع القرار ، تنص على أن الجمعية العامة :

" ترحب بنية الأمين العام ، كما عبر عنها في تقريره ، متابعة اشتراكه الشخصي مجددا في السعي الى ايجاد حل لمشكلة قبرص ، وترجو من الأمين العام ، في ضوء هذا ، أن يضطلع بالأعمال أو المبادرات التي يراها مناسبة في اطار مهمة المساعي الحميدة التي اناطها به مجلس الأمن للتشجيع على ايجاد حل عادل ودائم للمشكلة ، وان يقدم تقريرا الى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين عن نتائج جهوده " .

ان مجموعة المشاركين في تقديم مشروع القرار هذا ، التي يشرفني أن أتكلم نيابة عنها ، تأمل في أن يحظى مشروع القرار هذا ، الذي يحاول في نفس الوقت الذي يذکر فيه بالمبادئ الأساسية لميثاق منظمنا ولحركة عدم الانحياز أن يكون متوازنا ، بتأييد واسع النطاق في هذه الجمعية .

السيد كيرجا (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد طمنا بأسى بالوفاة المفاجئة

للممثل الدائم لجمهورية منغوليا الشعبية . ونحن نتوجه بتعازينا الى أسرة السفير الفقيد ناركهو ، والسى أعضاء البعثة الدائمة لمنغوليا ، والسى حكومة وشعب منغوليا ، ذلك البلد الذي شارك الأتراك في وقت ما في تاريخ مجيد وعظيم .

ان حكومة تركيا تأتي الى المناقشة الحالية الخاصة بمسألة قبرص هنا في الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة ولديها بعض الهواجس . ان ما يشير قلقنا هو الضرر الذي يمكن لهذه الممارسة السيئة أن تصيب به احتمالات السعي المستمر من أجل التسوية الدائمة والعدالة في قبرص . وفي رأينا القائل

على الدراسة ، ان مستقبل المفاوضات بين الطائفتين القبرصية التركية والقبرصية اليونانية يجب ألا تعرضه للخطر مبادرات غير مناسبة تقوم على تصور فرض شروط أو أولويات غير مقبولة وآليات لا لزوم لها .

اننا نؤمن بأن المفاوضات بين الطائفتين ، أي المحادثات المباشرة غير المنقطعة بين الطرفين الرئيسيين مع المساعي الحميدة للأمين العام للأمم المتحدة ، لا تزال تتيح الأمل الأعظم لايجاد حل عادل ودائم لمشكلة قبرص . ان هذه المحادثات لا تزال تمثل أفضل سبيل للتوصل الى تسوية متفق عليها في قبرص . ولن يكون من الممكن للطائفتين القوميتين أن تعيشا جنبا الى جنب في سلم على أساس دائم ، إلا عن طريق تحقيق حل عادل مقبول للطرفين . لذلك ، نرى أن أي جهد يمكن أن يكون له أثر ضار على هذه المفاوضات لا يتفق وهدف التوصل الى تسوية سلمية لمسألة قبرص . ومن ناحية أخرى ، فإن التشجيع والتأييد للمفاوضات بين الطائفتين من شأنه أن يعزز فرص نجاحها .

لا بد أن يكون الهدف الغلاب من وراء هذه المناقشة هو الاسهام البناء في قضية السلم وتعزيز عطية صنع السلم في قبرص . ويجب ألا تستخدم الجمعية العامة لزيادة حدة الخلافات القائمة أو لاجهاض الحوار المستمر بين الطائفتين .

يتعين علينا جميعا أن نعزز رغبة الطائفتين وقد رتبا على التفاوض . على انه اذا لم تسفر المناقشة الحالية عن نتيجة ايجابية ومتوازنة ، فسيكون من الصعب أن نتجنب انتكاسة تصيب الجهد الراهن الرامي الى حسم مسألة قبرص .

هذا ، اذن ، هو فهمنا العام لهذه المناقشة الخاصة بمسألة قبرص . والآن اود أولا أن أسترسل في الكلام عن نظرة الجانب التركي الى مشكلة قبرص ، وأن أتقدم بتحليل لبعض العناصر الرئيسية لوجهة النظر اليونانية ، وبعد ذلك ، سوف أعرض موقف تركيا بشأن هذا الموضوع .

فلنرى أولا ماهية الفرضيات الأساسية لرأي الجانب اليوناني . ان الموقف اليوناني قائم على أساس أن مشكلة قبرص نشأت لأن تركيا ارتكبت عدوانا ضد جمهورية قبرص عام ١٩٧٤ ، والمشكلة لا تزال موجودة اليوم ، لأن القوات التركية مازالت تحتل جزءا من أراضي قبرص .

فبالنسبة لليونانيين ، ليس القبارصة الأتراك ، الذين يزيد عددهم على ١٥٠ ألفا من عدد سكان قبرص في مجموعه قليلا على نصف المليون ، ليسوا سوى مجموعة من مجموعات الأقلية العرقية العديدة ، مثل الموارنة والأرمن . لذا ، يبدو أن اليونانيين يشعرون بأن الطائفة القبرصية التركية ، لا يجب أن تعامل إلا كأقلية فقط ، ولا تمنح سوى تلك الحقوق التي تتناسب ومركزها .

ثانيا ، دعونا نبحث ماذا يعوق التوصل الى حل ، وفقا لما يراه الجانب اليوناني . في البداية يقول اليونانيون ان المفاوضات بين الطائفتين لم تسفر عن أية نتائج ولم تحرز أى تقدم ، وذلك كله نتيجة للتشدد التركي . كما يعتقد الجانب اليوناني أيضا انه ما لم تنسحب القوات التركية أولا ، فان المفاوضات بين الطائفتين لا يمكن أن تنجح بل سيكون محكوما طيها بالفشل . ومن هنا يدعو الجانب اليوناني الى التدويل المستمر لقضية قبرص ، ويطالب بممارسة الضغط الدولي على تركيا حتى يمكن أن يستعاض عن الجهد التفاوضي الحالي بشيء آخر .

ثالثا ، فلنتفهم ما هو هدف الجانب اليوناني فيما يتعلق بقبرص . ان الحقيقة الرئيسية بشأن الموقف اليوناني ، هي أن اليونان تعتبر قبرص يونانية في طابعها وتنظر اليها على أنها جزء لا يتجزأ من الوطن اليوناني . وهذا الموقف يتفق تماما مع المفاهيم الشريفة لفكرة " مجالي " أى حلم استعادة أراضي الامبراطورية البيزنطية في أوج مجدها . وهكذا ، فحتى نضال القبارصة اليونانيين ضد البريطانيين لم يكن الهدف منه أساسا ان يكون قتالا من أجل الاستقلال ، لكن من أجل اتحاد قبرص مع اليونان القارية أو ما يسمونه " اينوسيس " .

وأخيرا ، فلننظر الى ما يقترحه الجانب اليوناني كحل لمشكلة قبرص . يدعو اليونانيون الى انسحاب القوات الأجنبية من الجزيرة ، واستعادة سيادتها ووحدها وسلامتها الاقليمية .

وهم يقترحون تجريد الجزيرة تماما من السلاح . ومن أجل تحقيق هذه النتائج يطالبون بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ومقررات حركة عدم الانحياز . وتركيا - وفقا لما يقوله اليونانيون - يجب ارضاها على الالتزام بها .

هذه اذن هي العناصر الرئيسية لموقف اليونان والقارصة اليونانيين فيما يتعلق بمسألة قبرص . وربما كانت هناك اختلافات بين مواقف القادة اليونانيين في أثينا وفي نيقوسيا بشأن جوانب معينة من المسألة القبرصية في الماضي ؛ بل وقد تكون هناك بعض الجوانب لا تزال باقية الآن وفي المستقبل ، على أن هذه الخلافات ليست أساسية ولا تدوم طويلا . فهناك - عمليا - موقف يوناني واحد من هذه المسألة .

والان دعونا نبحث معا اساس وصحة عناصر الموقف اليوناني من قبرص ، كما حددناها انفا . هل يمكن ان تعتبر جزيرة قبرص يونانية في طابعها بحكم تاريخها ، او حتى باى معيار سليم اخر ؟ للإجابة على هذا السؤال قد يكون من المفيد اولا ان نقيم الحقائق الخاصة بقبرص ، وان نحدد العلامات على طريق تطورها .

سوف ابدأ بأبسط حقيقة تاريخية عن قبرص . لم يحدث مطلقا في تاريخ الجزيرة ان خضعت للحكم المباشر لليونان او اليونانيين . وفي المراحل الاولى لتاريخها سيطرت على قبرص مجموعة من الأعراق والثقافات المختلفة . وفي التاريخ الاكثر حداثة ، شكلت قبرص جزءا من الامبراطوريتين الفارسية ثم الرومانية .

وقبل أن يفزوها الاتراك في ١٥٧١ ، لكي تصبح جزءا من الامبراطورية العثمانية ، كانت تابعة للهندية . وتأثير الهندية سبقه الفرسان الفرنسيين في القرن الثالث عشر ، والرابع عشر ، والخامس عشر حتى عام ١٤٨٩ . واستمر الحكم العثماني في قبرص اكثر من ثلاثمائة عام ، حتى تم نقل ادارة الجزيرة الى بريطانيا العظمى في عام ١٨٧٨ . واعترف بالجزيرة مستعمرة بريطانية في عام ١٩٢٣ ، وظلت على هذا الحال حتى عام ١٩٦٠ ، عندما وصل الاستقلال وقامت جمهورية قبرص . تاريخيا اذن لم تكن قبرص مطلقا جزءا من اليونان ، ولم تحكم مطلقا من قبل اليونانيين بشكل مباشر . هذه هي الحقيقة الاولى عن قبرص .

الحقيقة الثانية عن قبرص هي انه لم يكن هناك مطلقا " أمة قبرصية " في الجزيرة طوال تاريخها . فخلال فترة السيطرة اللاتينية التي استمرت لأكثر من ثلاثة قرون فان القارصة ، واغلبتهم كانوا يتكلمون

اليونانية منذ ايام الامبراطورية البيزنطية ، كانوا يعاملون كمعيد ليست لهم هوية محددة ولا يملكون الوسائل اللازمة للحفاظ على هوية . لذلك عندما وصل الاتراك الى الجزيرة في عام ١٥٧١ رحب بهم اليونانيون كمحررين . وتمشيا مع تقاليدهم في التسامح ونظام الحكم الذي ياخذون به ، سمح العثمانيون لهم بان يزد هروا ككيان ثقافي وديني قائم جنباً الى جنب مع السكان الاتراك الذين كانوا قد استوطنوا قبرص .

وعقب وصول الاتراك اصبحت الغالبية العظمى من سكان قبرص تتكون دائما من شعبيين مختلفين متميزين ثقافيا ودينيا هما : الاتراك المسلمون ، واليونانيون المسيحيون الارثوذكس . لم يكن هناك مطلقا وليس هناك الان في قبرص امة " قبرصية " واحدة . كانت هناك دائما طاغفتان قبرصيتان : اترك ويونانيون يمثلان صورة مصغرة من الامتين الاصليتين ، فكل طاغفة تشترك في الكثير مع كيانها الوطني الاصلي باكثر مما تشترك مع الطاغفة الاخرى رغم حقيقة انهما عاشا معا في هذه الجزيرة الصغوية لحوالي خمسمائة عام .

والواقع ان قصة قبرص هي في النهاية قصة تشابك هاتين الطاغفتين . وتطور تاريخ الجزيرة لا يمكن فهمه على نحو كامل وسليم الا في اطار هذه العلاقة وتطورها مع الزمن . ان ظهور قبرص كدولة مستقلة لا بد ان ينظر اليه ايضا في اطاره الصحيح ، اي في اطار وضع الاتراك واليونانيين ازاى بعضهم بعضا في قبرص .

وكان اول من انتبه الى هذه الحقيقة هو الاسقف الراحل مكاريوس الذي كشف في عام ١٩٦٣ بصراحة مذهبة مفهومه لقبرص الحديثة الاستقلال : " ليس هناك يوناني يعرفني يمكن ان يصدق انني ارجو في العمل من اجل خلق وهي وطني قبرصي ، ان الاتفاقات قد انشأت دولة ، ولكنها لم تنشئ امة " (صحيفة " سيرس ميل " ، ٢٨ آذار/مارس ١٩٦٣)

هنا يمكن التناقض . فاليونانيون لم يتخلوا مطلقا عن حلمهم الخاطيء بأن قبرص يونانية ويجب ان تنتمي الى اليونان . ومع ذلك فان قبرص لم تكن مطلقا يونانية ولم تنتم مطلقا الى اليونان . دعونا نلقي موة أخرى نظرة الى التاريخ .

ان اعمال الاثارة والكفاح المسلح التي قام بها القبارصة اليونانيون ضد بريطانيا ، كانت وفقا لبيانات قادتهم ، تهدف الى توحيد الجزيرة مع اليونان . ومن اجل تحقيق هذا الهدف الذي

أعلنوا عنه صراحة قتلت منظمة " إيوكا " اليونانية القبرصية السرية أكثر من ثمانمائة من اليونانيين
والبريطانيين والآتراك المعارضين لضم الجزيرة الى اليونان فيما بين عامي ١٩٥٥ و ١٩٥٨ فقط .
ولم تقتصر الحملة اليونانية لتحقيق الضم على قبرص وحدها . فقد دخلت اليونان في مخططات
أشد خبثا من أجل تحقيق نفس الهدف ، محاولة اتخاذ الامم المتحدة منطلقا للمطالبة بالجزيرة .
ان اليونان اثار موضوع قبرص لأول مرة في الأمم المتحدة في عام ١٩٥٤ ، مطالبة بالتطبيق المباشر
والفوري لبدأ حق تقرير المصير .

وتوقعت اليونان أنه بتطبيق مبدأ تقرير المصير فان الطائفة التركية ستمنع على نحو فعال من أن
يكون لها قول على الاطلاق بالنسبة لمستقبل الجزيرة . وكان هدف اليونان هو تجاوز واقفال وجود
طائفتين قوميتين حتى يمكن لتقرير المصير ان يمارس لصالح اليونانيين وحدهم وعلى حساب القبارصة
الأتراك . ولكن من حسن الحظ فهتمت الامم المتحدة هذه الحيلة اليونانية . ففي عام ١٩٥٨ ، بعد
مناقشة القضية على مدى دورات عديدة ، اعتمدت الجمعية العامة قرارا بالاجماع يطالب بالمفاوضات بين
الأطراف المعنية اعترافا بالطابع الفريد لقبرص ، أي أن بها قوميتين .

ولكن هل تخلى اليونانيون عن فكرة الضم عند هذه النقطة ، أولهذا السبب ، أو منذ ذلك
الحين ؟ الجواب لا . فالجانب اليوناني مع الأسف يتشبث بهذه الفكرة الخاطئة .

وكالمرض المتوطن ، أصبحت فكرة الضم لا تتوقف عن اشعال المشاعر الشوفينية المتطرفة والمشاعر
الدفينة المعادية للأتراك لدى اليونانيين . هذا هو الحال اليوم ، فالقادة اليونانيون نادرا ما
يستطيعون مقاومة الاغراء باعادة تأكيد رغبتهم في ضم قبرص الى اليونان . وبينما الأمثلة على ذلك
عديدة لا حصر لها فسوف أقصر هنا على مثالين فقط . ونعتقد أن الرسالة التي يحملها واضحة تماما .

المثال الأول يتعلّق بالأسقف الراحل مكاريوس الذي يعتبره الرأي العام العالمي القائد والمهندس الذي أرسى دعائم استقلال قبرص ، فلنشهد الأفكار الداخلية لهذا القائد في هذه المسألة . في حديث مع صحيفة " لي بوان " في ١٩ شباط/فبراير ١٩٧٣ ، أي بعد ١٣ عاما من الاستقلال قال الأسقف مكاريوس :

" لقد ناضلت من أجل وحدة قبرص مع اليونان ، وسوف تبقى الوحدة مع اليونان طموحي الوطني العميق كما هي طموح كل القبارصة اليونانيين . ان عقيدتي الوطنية لم تتغير مطلقا ، ودلمي كقائد وطني لم يتسم بأي تناقض على الإطلاق ، ولقد قبلت الاستقلال بدلا من ضم الجزيرة الى اليونان لأن ظروفًا وعوامل خارجية معينة لم تسمح لنا بحرية الاختيار " . بالنسبة للأسقف مكاريوس ان ، الذي خلال حياته لم يتخل مطلقا عن تعهده المقدس بتوحيد الجزيرة مع اليونان ، كان الاستقلال هو مجرد الخيار الثاني بعد الضم الى اليونان . هذا التصريح يرجع الى عشر سنوات وقد جاء على لسان زعيم قبرصي يوناني واليوم فان السيد كارامليس رئيس اليونان هو الذي يكرر نفس القول ، فمنذ شهر واحد لا غير قال بمناسبة حفل عشاء رسمي للسيد كيريانوان :

" . . . قبرص كان يجب أن تعطى الاستقلال في عام ١٩٦٠ لكي تتطور الى دولة نموذجية في شرق المتوسط دون القضاء على الأمل في " اينوسيس " [أي الوحدة مع اليونان] بشروط مسبقة معينة " .

ورد ذلك في نشرة وكالة أنباء اثينا بتاريخ ٧ نيسان /ابريل ١٩٨٣ .

كلمات معادة الرئيس كارامليس تتحدث عن نفسها . والمفارقة هنا هي ان المستر كارامليس نفسه هو الذي وضع توقيعهم ، باسم حكومة اليونان ، منذ حوالي ٢٣ عاما على تلك الاتفاقات التي أدت الى مولد جمهورية قبرص وحظرت ضمها الى اليونان . وبالإضافة الى هذا البعد النفسي التاريخي ، هناك بعد آخر عطي جدا يفسر السر في استمرار القادة اليونانيين في السعي الى " اينوسيس " . فوفقا لمنطق " اينوسيس " المعوج ، قبرص جزيرة يونانية ووجود الطائفة التركية هو حقيقة عارضة ذات أهمية ثانوية ، وفي أسوأ الأحوال عقبة يجب التغلب عليها أو ازالتها اذا لزم بأى ثمن . ولهذا فانه في الفترة التي سبقت الحصول على اكتساب وضع الدولة والحصول

على الاستقلال في ١٩٦٠ وجد اليونانيون القبارصة في جهودهم من أجل تحقيق الوحدة مع اليونان معارضة ليس فقط من جانب البريطانيين ، وإنما أيضا من الأتراك . ذلك أنه بالنسبة للقبارصة الأتراك فإن الضم يعني أن يحل اليونانيون المعادن محل البريطانيين . ان الضم كان يعني بالنسبة للأتراك حرمانهم من حقوق الانسان وكان يمكن أن يضع عيائهم وأمنهم تحت رحمة نزوات الأغلبية اليونانية . لا غرو ان أن القبارصة الأتراك قد قاوموا كل المخططات اليونانية وكل محاولات الضم . ولهذا أصبح القبارصة الأتراك ضحايا لأيوكا ، وفقد المئات منهم أرواحهم ، وتحول ٦٠٠٠ منهم الى لاجئين ، ودمرت ٣٣ من قرأهم تماما على أيدي اليونانيين من ١٩٥٥ حتى ١٩٥٨ . لقد أدرك القبارصة الأتراك أنه من أجل المحافظة على وضعهم كطائفة قومية مكافئة للطائفة القبرصية اليونانية ، فان وحدة قبرص مع اليونان لا بد من أن تعارض بشدة وتمنع . ان المقاومة التركية لضم الجزيرة الى اليونان كانت من أهم العوامل التي أسهمت في انشاء جمهورية مستقلة جديدة على أساس المشاركة المتكافئة للطائفتين القبرصيتين اليونانية والتركية .

وأود الآن أن أنتقل الى الحديث عن العقد بين الماضيين . ان جمهورية قبرص بدأت حياتها في ١٩٦٠ بعد مفاوضات مطولة بين طائفتي الأتراك واليونانيين في الجزيرة وبين تركيا واليونان والملكة المتحدة .

وانا ما كان لنا أن نحدد القسمة المميزة للدولة القبرصية الجديدة ، آخذين في الاعتبار دستورها والمعاهدات الدولية التي آتت الى مولدها ، فلا بد لنا بغير شك أن نشير الى طابعها " المزدوج القومية " . ان حقيقة وجود طائفتين قوميتين هي التي حددت سير ومضمون وخاتمة المفاوضات التي جرت في لندن وفي زيورخ في ١٩٥٩ والتي آتت الى انشاء جمهورية قبرص .

ونفس هذه الحقيقة هي التي حددت كل العلاقات في الجزيرة لقرون . وهذا المعيار سيطر على كل الجوانب الهامة في دستور الدولة الجديدة ، وعلى كل الترتيبات الكبرى من أجل الحياة الداخلية والخارجية في الجمهورية . ان الأجهزة التنفيذية والتشريعية والقضائية والادارية للدولة كلها قامت على أساس مبدأ المساواة في المركز بين الطائفتين . ان الأتراك أعطيت لهم نفس السلطة التي للقبارصة اليونانيين في مجالات العلاقات الخارجية ، والدفاع والأمن . وتم اعطاؤهم الاستقلال الذاتي في ادارة

شؤون الطائفة في المدن والقرى . وهكذا فان مبدأ وجود الطائفتين موجود في كل نواحي الحياة فسي قبرص ، والترتيبات الدستورية في واقع الأمر نصت على نظام فيدرالي للحكم .

لقد أنشئت جمهورية قبرص وفقا لاتفاقات دولية وقّعت في نيقوسيا في ١٦ آب/أغسطس ١٩٦٠ . ولقد حددت هذه الاتفاقات بعض الأحكام في الدستور باعتبارها المواد الأساسية . لماذا اعتبر ذلك ضروريا ؟ بالنص على أن المواد الأساسية لا يمكن بأية حال من الأحوال أن تخضع لأية تعديلات ، معنى واضعوا هذا الدستور الى التأكيد على الطابع الطائفي المزوج للدولة الجديدة .

هذا الالتزام قبلته جمهورية قبرص ليس فقط في المادة ١٨٢ من دستورها ، وإنما أيضا في معاهدة الضمان التي اشتركت فيها تركيا واليونان والمملكة المتحدة كأطراف ضامنة . هذا الترتيب الفريد أعطى المواد الأساسية للدستور الواجهة والقوة التي تتسم بهما القواعد التعاقدية للقانون الدولي على نحو يتجاوز وضعها كقانون دستوري محلي .

ومن الأساسي أن يبقى في اعتبارنا دائما أن القبارصة اليونانيين بدأوا الاثارة ضد الأحوال الناشئة عن اتفاقات ١٩٦٠ ، واعتبروها متعارضة مع طموحاتهم الوطنية منذ البداية . ان القبارصة اليونانيين انما كانوا يستهدفون اخضاع القبارصة الأتراك في تحدّيهم المستمر للنظام الدستوري الأساسي في جمهورية قبرص وسعيهم الدائب الى تغييره . ومن هنا كان تقاعص زعماء القبارصة اليونانيين عن الالتزام بتعهداتهم بموجب دستورهم وبموجب معاهدة الضمان هو الذي أدى في النهاية الى ظهور مشكلة قبرص كما نعرفها اليوم ، وليس التدخل التركي في ١٩٧٤ كما يزعمون .

وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٣ ، تقدّم الأسقف مكاريوس بمقترحات كاسحة تضمنت ١٣ نقطة مختلفة لتعديل الدستور ، بما في ذلك اقتراح بالقضاء على سلطات نائب الرئيس التركي ، وكذلك الغاء البلديات المنفصلة ، والفرفتين الطائفتين . وعندما رفض الجانب التركي هذه المقترحات ، ولم يكن ذلك مستغربا لأن قبولها كان يعني تعديل بعض المواد الأساسية وبالتالي إعادة هيكلة أسس الحكومة ، فان الأسقف مكاريوس رد على ذلك منتقما وبدأ تطبيقها من جانب واحد . لم يكن ذلك إلا انقلابا ضد الدستور ، وتصديعا كاملا " للوضع القائم " وبذلك أصبح الأسقف مكاريوس ومن تبعه في الحكم موجودين في الحكم على نحو غير قانوني وغير مشروع .

هذا السعي من أجل تدبير الطبيعة المزروعة للجمهورية زاد حدة وخطورة بعد ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٣ ، مهددا وجود وبقاء القبارصة الأتراك . ففي ذلك اليوم بدأ اليونانيون " خطة أكريتاس " التي كانت ترمي الى القضاء على النظام الدستوري القائم من خلال القضاء الكامل على المقاومة التركية بكل طريقة ، بما في ذلك استعمال القوة لأنها تقف عقبة أمام تحقيق أهدافهم . ويمكن الاطلاع على تفاصيل هذه الخطة في الوثيقة A/33/115 . ومرة أخرى في عام ١٩٦٧ ، تعرض القبارصة الأتراك للتهديد على نحو خطير وتعرض بقاؤهم للخطر . ومنذ عام ١٩٦٣ وحتى عام ١٩٧٤ ان عانى القبارصة الأتراك معاناة كبيرة على أيدي معذبهم اليونانيين . ان ١٠٣ من القرى التركية تم تدميرها خلال هذه الفترة ، وأكثر من ٢٥٠٠٠ من سكانها أصبحوا لاجئين ، وكثيرون بما فيهم النساء والأطفال والشيوخ لا قوا حتفهم بصورة بشعة على أيدي الجلاذيين اليونانيين . ان عمليات الاضطهاد اليونانية كانت فظيعة والمقاومة التركية كانت مستمرة بلا هوادة . ولقد أدى ذلك الى قدر كبير من المعاناة الانسانية .

ان التدهور في قبرص ، وخاصة بعد فترة الهدوء النسبي خلال السنوات الثلاث الأولى من حياة الجمهورية ، أصبح مثار اهتمام الدول الضامنة الثلاث أي تركيا واليونان والمملكة المتحدة . فأولا في أوائل ١٩٦٤ ، ثم في عام ١٩٦٧ ، وفي مناسبات أخرى لاحقة ، جرت اتصالات ومشاورات بين الدول الضامنة وفقا لالتزاماتها بموجب معاهدة الضمان ، حيث أنه في كل هذه المناسبات كانت القيادة القبرصية اليونانية منتهكة بجلاء للمواد الأساسية للدستور وبالتالي لمعاهدة الضمان . منذ بداية تأسيس الجمهورية ، كان لمعاهدة الضمان دور في الحالة في قبرص ، ولو أن محاولات التوصل الى طريق مشترك للعمل لم تجد شيئا بسبب تشدد القيادة القبرصية اليونانية وتجنب اليونان المتعمد الانعاز لالتزاماتها وفقا للمعاهدات الدولية .

هذه الآلية التي نصت عليها معاهدة الضمان لجأت اليها تركيا مرة أخرى في عام ١٩٧٤ قبل أن تقوم بالتزاماتها بموجب المعاهدات الدولية والقانون الدولي ، ولكنني سأاتي الى هذا الحدث التاريخي بعد قليل .

لقد قاست الطائفة التركية ، وخاصة فيما بين السنوات ١٩٦٣-١٩٧٤ ، غدايا ألما وشهدت ألوانا من المعاناة تطول قائمتها بحيث يتعذر عرضها هنا في هذه القاعة . ولكن يجب ألا ينسى أحد أبدا أن الأتراك في قبرص قتلوا واضطهدوا وحرموا من حقوق الانسان الأساسية ومن ممتلكاتهم ، وحرموا

على نحو تعسفي حتى من الأساسيات الضرورية للحياة لأكثر من عقد من الزمان .

والعالم في ذلك الوقت ظل ينظر الى ما يحدث دون أن يحرك ساكنا ازاء المأساة التي تجرى على مسرح هذه الجزيرة الصغيرة ، معتقدا عن خطأ أن ما يحدث في ذلك الوقت مسألة داخلية لا تهم من هم خارج الجزيرة . وجاء دخول قوة صيانة السلم التابعة للأمم المتحدة في عام ١٩٦٤ فسبب بعض التخفيف المؤقت المحدود ولكنه لم يستطع أن يضع حدا للاضطهاد والقمع اللذين تعرضت لهما الطائفة التركية على يد الطائفة اليونانية . ان صحيفة " نيويورك هيرالد تريبون " أشارت في ١٦ أيلول / سبتمبر ١٩٦٤ الى : " مستويات الحياة الحاطة بالكرامة والتي هي دون المستوى الانساني " في قبرص بالنسبة للأتراك ، وهي حقيقة تأكدت بقوة على لسان الأمين العام للأمم المتحدة نفسه في تقريره الى مجلس الأمن بتاريخ ١٠ أيلول / سبتمبر ١٩٦٤ حين قال :

" . . . بيد وأنه يمكن الخلوصل الى أن القيود الاقتصادية المفروضة على المجتمعات التركية في قبرص ، والتي بلغت من الشدة في بعض الحالات ما يجعلها أقرب الى الحصار الحقيقي ، توضح أن حكومة قبرص [أعني الحكومة القبرصية اليونانية بالطبع] تسعى الى فرض حل عن طريق الضغط الاقتصادي كبديل عن العمل العسكري " . (S/5950 ، الفقرة ٢٢٢)

ونحن ان نطالب بتذكري هذا كله لا نفعل ذلك انتقاما أو بدافع العداوة ، وانما ليكون درسا من التاريخ . نحن نذكر بأخطاء ومآسي الماضي لمجرد أن نتفادى حدوثها مرة أخرى في المستقبل . ولم تكن الآلام والقلقل بلا طائل كلها ذلك أن المقاومة التركية القبرصية أصبحت تتخذ تدريجيا طابع حركة التحرر الوطني ، وأصبح الأتراك أكثر تنظيما من الناحية السياسية بمرور الوقت واكتسبوا درجة كبيرة من الاستقلال الذاتي الاداري . وبعد مساس القيادة اليونانية القبرصية في سنة ١٩٦٣ بالنظام الدستوري ، انقطعت روابط الحكم والادارة بين الطائفتين انقطاعا يكاد أن يكون تاما ، ونتج عن ذلك ظهور كيانيين منفصلين للحكم الذاتي . وفي الواقع أنه بعد الأحداث التي جرت في تموز/ يوليه ١٩٧٤ ، أعلن وزراء خارجية تركيا واليونان والمملكة المتحدة ، فيما أصبح يعرف الآن باسم اعلان جنيف الصادر في ٣٠ تموز/ يوليه ١٩٧٤

" انهم يلاحظون أن هناك وجودا عاليا في جمهورية قبرص لدارتين مستقلتين استقلالا ذاتيا احدهما للطائفة القبرصية اليونانية ، والآخرى للطائفة القبرصية التركية " . (S/11398 ، المرفق ، الفقرة ٥)

وبعد ذلك أعادت الإدارة القبرصية التركية تنظيم نفسها بوصفها دولة قبرص التركية المتحدة. وفي انتظار حل للمشكلة القبرصية والتي حين الاتفاق على الهياكل الجديدة في الجمهورية بواسطة الطائفتين ضمن إطار اتحادى، فإن الطائفة القبرصية التركية قد أنشأت بالفعل إحدى الدعامتين لجمهورية اتحادية في المستقبل، وأوضحت التزامها ببقاء واستقلال جمهورية قبرص.

إن حقيقة الدولة الاتحادية التركية تثير مسألة ما إذا كانت هناك اليوم حكومة شرعية في قبرص. ويمكن أن يطرح السؤال التالي: لماذا لا تعترف تركيا بالسيد كيرجانو ووزرائه على أنهم حكومة قبرص؟ هذا سؤال هام. وفي هذا الصدد كنا متمسكين بموقفنا بشكل واضح منذ أن طرح هذا السؤال. ما هو الموقف التركي بالنسبة لهذه القضية؟

لنبدأ كلامنا بأن نقول: نحن نود أن نؤكد مرة أخرى أن تركيا تحترم سيادة جمهورية قبرص، واستقلالها، وسلامتها الإقليمية، وعدم انحيازها. وبالتالي نحن نقر بالوجود القانوني لجمهورية قبرص ككيان له شخصيته الاعتبارية أمام القانون الدولي. وذلك هو موقف الدولة الاتحادية التركية في قبرص أيضاً. ولكننا لا نعترف لأي جهاز قائم حالياً بأنه يمثل من الناحية القانونية أو الشرعية هذه الدولة في العلاقات الدولية. وذلك هو موقف طائفة القبارصة الأتراك أيضاً. ففي رأينا لا يوجد حالياً جهاز مشروع يمكن الاعتراف به على وجه صحيح على أنه حكومة جمهورية قبرص.

إن الزعماء القبارصة اليونانيين منذ أواخر ١٩٦٣ استمروا في اغتصاب هذا الحق رغم تخريبهم النظام الدستوري في ذلك الحين، وتدميرهم أسسه تماماً، وذلك بتحدى وخرق مواد الأساسية. وما يطرح نفسه اليوم على أنه حكومة قبرص، إنما هو إدارة تابعة للقبارصة اليونانيين ولا تمثل أكثر من الطائفة القبرصية اليونانية. أما شؤون طائفة القبارصة الأتراك فتتولاها الدولة الاتحادية التركية في قبرص، وزعمائها هم وحدهم الذين لهم الحق في تمثيلها. أما الزعماء القبارصة اليونانيون فهم بتصرفاتهم يجردون أنفسهم من كل الشرعية والقانونية وذلك بعدم التزامهم بالدستور ومعاهدة الضمان، وتدميرهم المؤسسات الرئيسية التي كانت قائمة في الجمهورية.

والواقع أن استمرار تركيا في احترام الوجود القانوني لجمهورية قبرص ككيان له محله في القانون الدولي هو الذي يحول دون أن تعترف بحكومة لهذه الدولة تتألف من جماعة تواصل اغتصاب هذا اللقب خارقة بشكل فاضح قاعدة الثنائية الطائفية للدولة القبرصية التي هي قاعدة أركانها القواعد التعاقدية للقانون الدولي.

ولعل أكثر الحجج التي نسمعها من الجانب اليوناني غرابة قولهم ان مسألة قبرص هي نتيجة لغزو تركيا لقبرص في ١٩٧٤ ، وكذلك لاستمرار احتلال أجزاء من أراضيها بواسطة القوات المسلحة التركية . ومن بين كل الادعاءات اليونانية بشأن قبرص ، فان هذه الحجة أقلها قوة . لماذا ؟ أولا ، لم يكن الجيش التركي الذي غزا قبرص في ١٩٧٤ ، وانما الجيش اليوناني هو الذي قام بغزوها ، وان الأسقف مكاريوس نفسه قد ذكر لمجلس الأمن قصة الانقلاب في ١٥ تموز/يوليه الذي كانت أثينا وراءه . وقال في اجتماع مجلس الأمن في ١٥ تموز/يوليه ١٩٧٨ ما يلي :

" وكما سبق لي أن أوضحت فان الأحداث في قبرص لا تشمل أمرا داخليا يخص القبارصة اليونانيين . لقد تأثر القبارصة الأتراك أيضا . وان انقلاب مجلس الثورة اليوناني هو غزو ، وان آثاره تمس كل الشعب في قبرص سواء من اليونانيين أو من الأتراك ."
(S/PV.1780 ، ص ٢١)

ان تدخل تركيا في ١٩٧٤ بعد الانقلاب الذي قام برئاسة نيكوس سامسون كان نتيجة وليس سببا لمشكلة قبرص . ان عمل تركيا لم يؤد الى خلق مشكلة قبرص ، وانما كنا نحاول أن نحلها وذلك حسب الترتيبات الدولية التي قامت عليها أساسا جمهورية قبرص باعتبارها دولة مستقلة .

والآن نجوء الى مسألة ما اذا كان لتركيا الحق في ارسال قواتها الى قبرص ، والجواب واضح قاطع . لقد تدخلت تركيا في قبرص حسب أحكام معاهدة الضمانات التي لم تكن تركيا واليونان والمملكة المتحدة أطرافا فيها فحسب ، وانما كانت جمهورية قبرص نفسها من الموقعين عليها أيضا وان عمل تركيا قد اتخذ طبقا للمادة الرابعة من هذه المعاهدة وأقتبسها برمتها :

" في حالة خرق أحكام المعاهدة الحالية ، فان تركيا والمملكة المتحدة واليونان ستقوم بالتشاور فيما بينها فيما يتعلق بالمساعي أو التدابير اللازمة لضمان الالتزام بهذه الأحكام ."

" واذ لم يتسن القيام بعمل مشترك أو متضافر فان كلا من الدول الضامنة الثلاث تحتفظ لنفسها بالحق في العمل بهدف واحد هو إعادة الوضع الناتج عن المعاهدة الحالية ."
ان عملية إعادة السلام التي قامت بها تركيا نتيجة لذلك كان الهدف الأساسي منها هو إعادة الوضع الناجم عن معاهدة الضمانات ، بما في ذلك الشروط الناجمة عن المواد الأساسية في الدستور . وبساطة ، فان تركيا قد حاولت إعادة استقلال قبرص وكذلك النظام الدستوري القانوني ، الذي أصبح

لا بد الآن من اقامته من جديد على أوضاع أسلم، بحيث تتم إعادة الحالة التي تقوم على وجود طاغيتين في الدولة القبرصية ويجرى ضمانها بصورة فعالة ضد أي خرق في المستقبل .
 وبينما تم التشاور مع المملكة المتحدة حسب احكام المادة الرابعة قبل اتخاذ هذا الاجراء، فان تركيا لم تتشاور مع اليونان، وذلك بكل بساطة لأن هذه الدولة يدفعها سمسون للقيام بانقلابه، هي التي حاولت ان تضم الجمهورية، وبالتالي فقد كانت هي المعتدية الخارقة للقانون .

وفي نفس الوقت، فان عملية تركيا كانت ترمي الى تغادي كوارث اكبر، الى ضمان بقاء القارصة الاتراك على قيد الحياة وتوفير الأمن لهم وذلك على أساس دائم . ولم تترك الطائفة القبرصية اليونانية أي شك في عدم رضاها عن الاحوال في قبرص؛ بل انها في الحقيقة لم تكن راضية عن وجود جمهورية قبرص ذاتها باعتبارها دولة مستقلة عليها ان تتقاسم السلطة فيها مع القارصة الاتراك . بل ان مجلس نواب القارصة اليونانيين، وهو اكبر مؤسسة في نظامهم البرلماني، قد خرق الدستور بلا رادع، واتخذ قرارا في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٦٧ يعلن:

"... انه لن يتوقف عن النضال... الى حين انتهاء النضال بالنجاح بتحقيق

وحدة قبرص كلها ولا تقسيم مع ارض الوطن الأم، دون أي مراحل انتقالية."
 ان الزعيم الحالي للقارصة اليونانيين، السيد كبريانو كان اكثر صراحة عندما قال في اول

نيسان/ابريل ١٩٦٧ ان مسألة قبرص

"... ليست بمسألة سياسية أو حزبية أو شخصية . وانما هي قضية قومية بالنسبة

لقبرص واليونان معا ولا يمكن أن يكون الحل إلا "إينوسيس" [أي الوحدة مع اليونان]."

مضيفا الى ذلك قوله انه :

"في هذه المرحلة الحرجة من كجاج قبرص، هناك ميزة كبرى لم تكن قائمة في ١٩٥٥

وهي أن قبرص أصبح لها صوتها الذاتي في المجال الدولي . وبالرغم من المساوئ الكثيرة، فان قبرص قد أصبحت الآن دولة مستقلة ذات سيادة، وبالتالي فان كجاجها للوحدة مع

اليونان يكون أيسر وأقصر زمنا عن ذي قبل ."

واقتبس هذا من البيان الرسمي رقم ٤ في اول نيسان/ابريل ١٩٦٧ الذي اصدره مكتب الاعلام القبرصي اليوناني .

وردا على هذا المخطط البغيض باستخدام الاستقلال والسيادة القبرصيتين كوسيلة لتحقيق الضم الى اليونان في خلفية من فرض الاجحاف والمعاناة التي لا تطاق على القارصة الأتراك، والتزاما بما تعهدت به بالمعاهدات الدولية، قامت تركيا باستخدام سلطتها باعتبارها الدولة الضامنة. والتالي فان عملها في ١٩٧٤ يتفق تماما مع القانون الدولي ومع اغراض ومقاصد ميثاق الامم المتحدة، وخاصة مبدأ الدفاع الشرعي عن النفس .

وحتى لورثيت رؤية صحيحة الخلفية السائدة والأسباب التي حدثت بتركيا الى الاضطـلال بعملية اعادة السلم في ١٩٧٤، فان البعض قد يتساءل، في ضوء التأكيدات اليونانية في هذا الصدد، لماذا تظل القوات التركية في قبرص بعد تسع سنوات . وسأقوم بالاجابة على هذا السؤال بصراحة، لأننا نجد ان اسباب وجود القوات التركية بديهيّة .

أولا، ان تركيا تود ان تضمن أمن وسلامة الطائفة القبرصية التركية والألا تسمح بتكرار التجارب العريوة وعمليات الظلم التي حدثت في الماضي، وخاصة المذابح وأعمال القمع التي تعرض لها الاتراك على يد اليونانيين في الفترة من ١٩٦٣ الى ١٩٧٤ .

ان الطائفة التركية في قبرص، وعددها اكثر من ١٥٠.٠٠٠، موجودة هناك لتبقى وهي رافضة في العيش في سلم، وأمن وكرامة على أساس من المساواة مع نظرائها اليونانيين . ومنذ عام ١٩٧٤، وخلافا للاحدى عشرة سنة السابقة، عرفت قبرص هدوءا لم يسبق له مثيل وكان العنف بعيدا عنها تماما تقريبا، ولم يتعرض الدم للاراقة وهاشت الطائفتان جنبا الى جنب في أمن، كل في مناطقها وتحسنت ادارتها الذاتية بصرفه شؤونها بنفسها .

وفي ظل هذه الظروف تم التوصل الى المعالم الكبرى للاتفاق والتعاون بين الطائفتين . فما هي هذه الانجازات ؟ هناك اتفاق تبادل السكان في ١٩٧٥ . وكذلك اتفاق دنكاش-مكاربوس في ١٩٧٧، الذي آتده الاتفاق العالي المستوى في عام ١٩٧٩ بين دنكاش وكبريانو هذه المرة، والذي يحدد أسس التسوية المستقبلية .

لقد جرت منذ ١٩٧٤ سبع جولات من المفاوضات بين الطائفتين ، أسفرت جميعها عن تفهم أفضل للمشكلة ولا احتمالات الحل . ولذلك فان الجولة الحالية الثامنة للمفاوضات تستفيد من كل الخبرة المكتسبة من الجهود الماضية . وعلى ذلك فان كلا من البيان الافتتاحي للأمين العام في ٩ آب / اغسطس ١٩٨٠ ووثيقة التقييم الصادرة عن الأمم المتحدة للذين أوجدا اطارا شاملا للمفاوضات، يعكس ويواصل تطوير دروس الجولات السابقة .

ان الأمر بسيط للغاية ، فالقبارصة الأتراك لن يتخلى عنهم مرة أخرى ، ولن يتركوا لمكائد وأهواء اليونانيين . والى حين التوصل الى تسوية سياسية شاملة تحتوى على الضمانات اللازمة وتكفل أمن القبارصة الأتراك ، فان القوات التركية ستظل باقية هناك . ولكن دعوني أعجل بالقول بأننا نعتقد أيضا بأن التسوية السياسية التي تتضمن هيكلا اتحاديا يقوم على طائفتين ومنطقتين ، ستؤدي كنتيجة طبيعية الى انسحاب القوات من جمهورية قبرص على أساس ترتيبات أمنية تتفق عليها الأطراف المعنية . لقد شهدنا أخيرا الدعوات توجه من أثينا ويكررها الزعماء القبارصة اليونانيون ، بسحب القوات التركية والتوسع في قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم على أن تقوم اليونان بتمويل تكاليفها ، طبقا لما أدلى به السيد بابانديريو رئيس وزراء اليونان . ونحن نعتقد أن مثل هذه الاقتراحات غير الواقعية لا تقدر المشكلة الخطيرة التي تتعرض لها قبرص حق قدرها ، كما تسخر من عملية محاولة تحقيق السلام . ولا بد ألا ننسى أن اليونانيين القبارصة عندما أرادوا مضايقة القبارصة الأتراك ، جعلوا قوات صيانة السلم التابعة للأمم المتحدة في قبرص عاجزة تماما في الفترة التي سبقت عام ١٩٧٤ . فلقد تجاهل القبارصة اليونانيون قوات الأمم المتحدة كلما رغبوا في ذلك وظل الأتراك معرضين للخطر كما كانوا دائما . وحتى اليوم ، ورغم الظروف السائدة ، فان الطائفة القبرصية اليونانية تحاول بانتظام خنق الطائفة القبرصية التركية من خلال مجموعة معقدة من التدابير التي يعتبر أفضل وصف لها أنها حصار اقتصادي تام وقاس . ان الطائفة القبرصية اليونانية ، على عكس ما يقضي به نص وروح الاتفاقان العاليين المستوى لعامي ١٩٧٧ و ١٩٧٩ تحاول بانتظام منع القبارصة الأتراك من التصدير والاستيراد ومن استخدام الموانع القبرصية ومن الحصول على حصتهم من المساعدة الدولية . هذه هي بعض الوقائع التي أسوقها على سبيل المثال . وكما حدث من قبل ، فان القبارصة الأتراك يقومون بمقاومة بطولية لكل هذه الاجراءات ، ولذلك فانه من الصعب أن نفهم السبب في أنه في كل مرة تتخذ الطائفة القبرصية

التركية اجراء مفردا لمجرد مقاومة آثار الحظر الاقتصادي الذي فرضه القبارصة اليونانيون ، يقوم الجانب اليوناني باتهامها بأنها تتخذ اجراء انفصاليا وغير مشروع . فهل الحصار الاقتصادي غير الانساني الذي فرضوه على الأتراك يستند الى قدره ولو يسير ، من المشروعية ؟

اننا لتسائل ، ما الذي يمكن للقبارصة الأتراك أن يفعلوه للرد على المجهود القبرصية المتواصل الذي يرمي الى حرمانهم من أبسط أسباب الحياة واخضاعهم من خلال الضغوط الاقتصادية ؟ ان الطائفة القبرصية التركية ، كأى شعب يحترم نفسه ، ستحاول أن تضمن بقاءها الاقتصادي وتعيش في كرامة حتى من خلال الموارد المحدودة المتاحة لها . ان القبارصة الأتراك لن يخضعوا للحصار الاقتصادي المفروض عليهم من قبل القبارصة اليونانيين ، والذي يتم الابقاء عليه من خلال اسـاـة الاستخدام الصارخة لما أسموه بحكومة قبرص . ان القبارصة اليونانيين لا بد وأن يتخلوا عن هـذـه الأعمال العدوانية ضد القبارصة الأتراك وأن يقوموا بمحاولة ايجاد الصداقة والتعاون بدلا من ذلك .

ويوجد في هذا السياق جانب آخر من الادعاءات القبرصية اليونانية قد يستحق الرد مني ، لعلم هذه الهيئة . ان القبارصة اليونانيين يدعون بأن الأراضي التي يمتلكها القبارصة الأتراك كانت في الأصل ملكا لهم . والصيغة التي اختلقت للتعبير عن ذلك هي واردة في وثيقة تقول " ان حكومة قبرص يجب أن تمكن من ممارسة سلطتها على كل أراضيها وأن تتمتع تمتعا كاملا بمواردها " ما الذي يعنيه هذا فيما يتعلق بشمال قبرص ؟ ان هذا يعني أنه بمجرد أن تستعيد القوات المسلحة القبرصية اليونانية التي يرأسها قائد يوناني وضباط يونانيون سيطرتها على شمال قبرص فانها ستدخل وتحتل تلك المنطقة وسيصبح القبارصة الأتراك تحت حكم واحتلال هذه القوات القبرصية اليونانية التي يقودها ضباط يونانيون من اليونان وليس من قبرص . لماذا ينبغي على تركيا وعلى القبارصة الأتراك أن يسمحوا بحدوث مثل هذا الأمر ؟ اننا لن نسمح بحدوث هذا أبدا بطبيعة الحال .

في قبرص اليوم ، تعيش الطائفتان القوميتان كل في منطقتها الخاصة : الأتراك في الشمال واليونانيون في الجنوب . واتفاق تبادل السكان المبرم في فيينا عام ١٩٧٥ بين الطائفتين ، وتنفيذه تحت اشراف الأمم المتحدة ، فاننا قد أزلنا السبب الرئيسي للتوتر والنزاع بين الطائفتين ، وهو الالتزام بالعيش في مناطق مختلطة أو في مناطق محصورة تحوطها الطائفة الأخرى . وفيما عدا بضعة مئات من الأتراك الذين مازالوا يعيشون في جنوب قبرص ، وأقل من ألف يوناني في الشمال ، فاننا نجد أن جميع الأتراك وجميع اليونانيين يعيشون في مناطقهم الخاصة بهم وتحت ادارة حكومة كل منهم . ونتيجة لذلك

فان الادعاء المكذب للقبارة اليونانيين فيما يتعلق بوجود أكثر من مائتي ألف لاجئ في قبرص لا يتفق والحقيقة ، كما انه انكار لاتفاق رسمي دخلوا فيه بحرية مع القبارصة الأتراك في فيينا منذ ثماني سنوات ، ولا توجد هناك مشكلة لاجئين في قبرص اليوم ، وليست هناك معاناة للانسان في قبرص اليوم ناجمة عن النزاع بين الطائفتين ، وليست لاية دعاية مفرضة أن تغيير من هذه الحقائق المعروفة .

وانا كانت هناك بعض الصعوبات الاقتصادية فهي موجودة في الشمال وليس في جنوب قبرص حيث يبد والقبارصة اليونانيون أكثر رخاءاً لأنهم أكثر من يستفيدون من المساعدات الدولية والأجنبية في العالم ولأنهم يواصلون استغلال القبارصة الأتراك بغرضهم للحصار الاقتصادي .

وما بقي من مشاكل محددة ناجمة عن النزوح هو محل اهتمام من جانب الطائفتين في سياق المفاوضات ومن خلال ترتيبات مقبولة للطرفين . ونحن نأمل بالمثل في أن تتمكن اللجنة المعنية بالأشخاص المفقودين من القيام بمهمتها في اطار صلاحياتها المحددة . وما يجدر ذكره أن الطائفتين القبرصية التركية والقبرصية اليونانية ، قد اتفقتا على تشكيل هذه اللجنة ، وذلك لحل مشكلة الأشخاص المفقودين في قبرص . ولتخلي الجانب القبرصي اليوناني عن استغلال هذا الموضوع الانساني لأغراض دعائية سياسية ، لتوفرت اللجنة المعنية بالأشخاص المفقودين فرصة أفضل بكل تأكيد للنجاح في مهمتها .

وفيما يتعلق بالادعاء الخاص بما يسمونه "مسألة اللاجئيين" ، فان القبارصة اليونانيين قد ادعوا أيضا بأن تركيا قد حاولت أن تغير من الهيكل السكاني في قبرص . وانني أقول ببساطة ان تركيا لم تحاول أن تغير الهيكل السكاني في قبرص . ولا حاجة لي أن أقول انه لو كانت هناك أية حقيقة في هذا الادعاء الكاذب ، لكان من الممكن تمييزها لأنه بكل وضوح لا يمكن لأحد أن يوطن توطينا دائما أعدادا كبيرة من الناس بصورة خفية ودون أن يكتشف وجودهم فورا . ان التشدد يمثل هذه الادعاءات التي لا أساس لها أمرا لا يفيد بتاتا .

ان تقسيم سكان الجمهورية في منطقتين ، الذي يعكس تشكيلهم المؤلف من طائفتين ، يعدّ عاملاً حيوياً لزيادة أمن القبارصة الأتراك . وهذا الانقسام الجغرافي الى منطقتين يسهّل أيضاً بشكل كبير وضع الهيكل الاتحادي الذي وافقت عليه بالفعل الطائفتان .

ان قبرص مسألة مدروجة بجدول أعمال الأمم المتحدة منذ عام ١٩٥٤ . ومن الأهمية بمكان أن نلاحظ أنها المسألة الوحيدة التي دخلت فيها الأطراف الرئيسية في مفاوضات مباشرة شاملة وموضوعية ، بفرض التوصل الى تسوية سياسية عامة . ولا يمكن قول هذا الشيء نفسه بالنسبة لمسائل أخرى عديدة أمام المجتمع الدولي .

ان الجانب اليوناني يحتج بأن المفاوضات بين الطائفتين ليست ذات فائدة ما دامت لم تحرز تقدماً ملموساً . ولذلك يتخذ اليونانيون الموقف القائل بأن مشكلة قبرص ينبغي أن تدوّل بشكل أكبر ، وهذا يعني مطالبة الجميع ، وكل المحافل الدولية بممارسة الضغط على تركيا لترك الجزيرة وترك اكثر من ١٥٠ ألفاً من مواطنيها دون أمن ودون وسائل تحمي شرفهم وأرواحهم وكرامتهم ، والتخلي عنهم ليكونوا تحت رحمة الأغلبية اليونانية . وهذا ما لن يحدث أبداً .

ان موقف اليونانيين تجاه المحادثات بين الطائفتين يتسم - مع ذلك - بالتضارب . انهم لا يرغبون في المفاوضات الجارية لأنهم ينظرون الى عملية الاتفاق ليس كعملية أخذ وعطاء ، ولكن فقط كطية للحصول على تنازلات من طرف واحد من الجانب التركي . ثم انهم لا يقنعون أبداً بما يقدمه القبارصة الأتراك أو بالأفكار التي يطرحها الأمين العام للأمم المتحدة على طاولة المفاوضات . من ناحية أخرى ، فانهم في الوقت الذي يحولون فيه هذه المفاوضات الى عملية مطوّلة مشطّبة يتجنبون الخروج التام من المفاوضات بين الطائفتين . فلماذا هذا التناقض السلبي في المسلك من جانب اليونانيين ؟ أيكون ذلك لأن القبارصة اليونانيين لا يرغبون حقيقة في التوصل الى تسوية تفاوضية لمشكلة قبرص على الاطلاق ؟

نود أن نوضح أن التقييم اليوناني المتشائم بشأن عدم احراز تقدم في المفاوضات تقييماً لا يشاطره الأمين العام للأمم المتحدة . فيموجب مهمة المساعي الحميدة التي أناطها به مجلس الأمن يعدّ الأمين العام ، بالإضافة الى الطائفتين ، الطرف الرئيسي الثالث المشترك في عملية ايجاد الحل . ويذكر الأمين العام في تقريره الى مجلس الأمن بتاريخ ١٥ حزيران / يونيه ١٩٨٢ ما نصّه :

" ٥٦ - نجح المتفاوضان في التوصل الى صياغة مشتركة " لنقط الالتقاء " في عدد من الحالات . و الاضافة الى ذلك ، حدث تضيق كبير للخلافات فيما يتعلق بكثير من الأحكام العامة للدستور ، وكذلك بالنسبة للمواد المتعلقة بالحقوق والحريات الأساسية ومعظم أجهزة الحكومة الاتحادية . لقد كان الجو تعاونيا بئساً ، وذلك مثلما اعترف المتفاوضان . وتستمر العملية بخطوات متأنية ولكنها معقولة ، و الاضافة الى ذلك ، أصبحت الآن تتم بمعدل اجتماعين اسبوعياً " (S/15149 ، الفقرة ٥٦) .

ورغم ذلك قد يعدّ من قبيل تحصيل الحاصل ، فاني أود القول بأنه فيما يتعلق بقبرص ، نحن نفضل موضوعية الأمين العام على ما تقوله الأطراف الأخرى .

في العام الماضي ، راح القبارصة اليونانيون يطالبون اما بتبثئة المفاوضات بين الطائفتين أو بايقافها بشكل مؤقت ، وكل مرة بسبب مختلف . فأولا كانت انتخابات الرئاسة القبرصية اليونانية هي التي أدت الى تخفيض محسوس في خطى المفاوضات خلال صيف عام ١٩٨٢ . ثم اتخذ الجانب القبرصي اليوناني مؤتمراً قمة عدم الانحياز في نيودلهي سبباً لا يقف المحادثات في شباط/فبراير وآذار/مارس . وكانت آخر مناسبة طلب فيها الجانب القبرصي اليوناني تعطيل المحادثات في آخر اجتماع للمفاوضات بين الطائفتين في ١٤ نيسان/ابريل ١٩٨٣ عندما أشار متفاوض القبارصة اليونانيين الى الحاجة الى ذلك الايقاف بغية الاشتراك في المناقشة القادمة في الجمعية العامة .

أوضح تقرير الأمين العام (A/37/805) المعروض على الجمعية الحقائق بجملاء في هذا الشأن . وقد اعترض الجانب التركي في كل مرة ، مطالباً باستمرار المفاوضات بلا انقطاع بمعدل متزايد وأسلوب موضوعي ، لكنه اضطر للاستجابة لوقف المفاوضات بعد تردد نظراً لعدم وجود اختصار آخر أمامه . و كنتيجة للمطالب القبرصية اليونانية ، ونتيجة للتسويات ، لم يكن من الممكن اجراء مناقشات موضوعية على طاولة المفاوضات في الأشهر الماضية .

منذ ١٦ أيلول/سبتمبر ، عقدت عشرة اجتماعات فقط كرّست جميعها لتبادلات عامة لوجهات النظر لا قيمة لها . ومرة أخرى ، بناً على طلب القبارصة اليونانيين ، أوقفت المفاوضات بين الطائفتين حتى ٣١ أيار/مايو . ورغم هذا ، فان الزعماء القبارصة اليونانيين يجرؤون ، في تحد مكشوف لحقائق القضية ، على الشكوى من عدم احراز تقدم في المفاوضات نتيجة التعنت التركي . ونحن لا نعتبر هذا السلوك جاداً أو مسؤولاً .

لماذا يقوم القبارصة اليونانيون بالتسوية ويلجأون الى تكتيكات المماثلة ؟ ان للاجابة على هذا السؤال أهمية كبرى . يحاول القبارصة اليونانيون أن يجردوا عملية المفاوضات بين الطائفتين من الغاطية ، وذلك حتى يتمكنوا من اتهام الجانب التركي وحكومة تركيا بعرقلة التقدم . بل الأهم من ذلك لكي يتهربوا من احتمال الاستمرار في التفاوض على أساس اقتراح الأمين العام للأمم المتحدة . ويواصل القبارصة اليونانيون ابداء عدم رضائهم بالأفكار التي طرحها أمين عام الأمم المتحدة والرامية الى التوصل الى حل عادل ودائم لمسألة قبرص . وفي المرحلة الحالية ، يود الجانب القبرصي اليوناني أن يطرح جانبا وثيقة التقييم للأمم المتحدة وأن يضعها على الرف . اننا نقول لا ، فهما كانت التكتيكات ، ومهما كانت الانتهاكات ، لن يقبل الجانب القبرصي التركي أن يكون طرفا في هذه اللعبة الخطرة المدمرة . ان الاتراك قادرين على تحميل الاتهام الذي لا يبرره من جانب اليونانيين بتعتنا ، لأننا نعرف بأننا لسنا متعنتين . لكننا لن نساعد الجانب اليوناني على أن يخرب احتمال التسوية السلمية العادلة في قبرص . ويرى ممثلو الطائفة القبرصية التركية أن المفاوضات الجارية لا يمكن أن تقوم الا على الاتفاقيين العاليين المستوى ، والبيان الافتتاحي للأمين العام في ٩ آب / اغسطس ١٩٨٠ ، وكذلك وثيقة التقييم للأمم المتحدة بتاريخ ١٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨١ . وان حكومة تركيا تؤيد هذا الموقف الذي تتخذه الطائفة القبرصية التركية .

ان عملية المفاوضات فيما بين ممثلي الطائفتين القبرصيتين التركية واليونانية ، قبلت بوصفها وسيلة صالحة فعالة يمكن استخدامها في البحث عن تسوية المسألة القبرصية . والمحادثات بين الطائفتين قد نظرت اليها الأطراف الأخرى أيضا على أنها أفضل الوسائل للتوصل الى حل متفق عليه . لكن الأهم من ذلك ، ان الأمين العام للأمم المتحدة الذي كلفه مجلس الأمن منذ ١٩٧٥ بمهمة المساعي الحميدة ، هو الذي كان الأكثر حرصا على تأييد عملية المفاوضات بين الطائفتين . ان الأمين العام بيريز دي كوبياره وسلفه السيد كورت فالدهايم ، قد عمدا دائما - وقد عاصرا عن قرب مسألة قبرص منذ بدايتها حتى مرحلتها الراهنة - الى التشديد على أهمية الحفاظ على المفاوضات فيما بين الطائفتين ومتابعتها .

وكرر الأمين العام نفس الرأي آخر مرة في تقريره المؤرخ في ١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٢ الى مجلس الأمن حين قال :

" ان المحادثات بين الطائفتين مازالت تتحل ، برأيي ، أفضل وسيلة متوفرة لمتابعة عملية تفاوضية محددة وفعالة بهدف ايجاد تسوية عادلة ودائمة ومتفق عليها لمسألة قبرص ."
(S/15502)

هل من خير في رفض عملية المفاوضات بين الطائفتين والتخلي عنها لكونها لم تنمخض حتى الآن عن النتيجة المرجوة ؟ وهل يكمن الخطأ في الوسيلة أم في افتقار الجانب اليوناني الى الارادة السياسية اللازمة ؟ وهل توجد طريقة أفضل ؟ وحتى لو افترضنا نظريا أنه بدلا من المفاوضات بين الطائفتين التي تجرى تحت رعاية الأمين العام ينبغي تجريب أسلوب أو وسيلة أخرى ، سنصل فسي النهاية الى مرحلة تقتضي أن تعطي الطائفتان القبرصيتان اليونانية والتركية موافقتهما على الحبل المتفق عليه . ونحن نتوقع ، بعد أن تعلمنا دروس التاريخ ، أن يتخلى القبارصة اليونانيون أنفسهم عن فرض تسوية على القبارصة الأتراك لا يقبلون بها . ان القبارصة الأتراك سيقاومون هذا مهما كانت الأساليب أو الوسائل التي يستخدمها الجانب اليوناني .

وأود في الجزء الأخير من كلمتي أن أعيد توضيح موقفنا فيما يتعلق بمسألة قبرص . لقد أبلغتني رسميا سلطات دولة قبرص التركية الاتحادية أن وجهات النظر التي سأعرب عنها تتفق أيضا مع موقف الطائفة القبرصية التركية .

لقد قام اليونانيون مرارا ودون عقاب في الماضي بتجاهل وخرق الاتفاقات الدولية الرسمية كلما اعتقدوا أن في ذلك مصلحة لهم . وتبدو هذه العادة المؤسفة راسخة في ذهن اليونانيين . ولهذا السبب ، والى أن تقدم ضمانات أكيدة لسلامة الطائفة القبرصية التركية في المستقبل ، وتوضع ترتيبات كافية لأمنها ، ستواصل تركيا توفير الحماية لتلك الطائفة بناء على طلبها . اننا نريد ونشجع التسوية السلمية لمسألة قبرص طبقا لمقاصد ومبادئ الأمم المتحدة . ونعتقد أن المحادثات بين الطائفتين تتيح اكبر الأمل في التوصل الى تسوية عادلة ودائمة لمشكلة قبرص ، وتثل أفضل الوسائل لمتابعة عملية تفاوضية فعالة ومستمرة .

ونرى أن المحادثات بين الطائفتين ، التي تجرى في الوقت الحالي في إطار الأفكار التي قدمت نيابة عن الأمين العام للأمم المتحدة يوم ١٨ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨١ ، وهي الأفكار المعروفة بـ " وثيقة التقييم التي أعدتها الأمم المتحدة " ، توقّر الجو الملائم لتحقيق تسوية سلمية . لقد قبلت الطائفة القبرصية التركية بمجموعة من الأفكار الواردة في وثيقة " التقييم " أساسا واطارا للمفاوضات . ونلاحظ مع الارتياح أيضا في هذا الصدد أن الطائفة القبرصية التركية قد قدمت في ٥ آب/اغسطس ١٩٨١ مجموعة من المقترحات الشاملة بشأن كل الجوانب المتعلقة بمسألة قبرص ، بما في ذلك خريطة مفصلة بشأن الأراضي . واننا نحث الجانب القبرصي اليوناني على أن يقابل هذا العمل بالمثل ويتقدّم الى مائدة المفاوضات بمقترحات معاملة شاملة ومضمونية .

ونؤمن بأن البحث عن السلام لا بد أن يجرى في ضوء التوجيهات المتفق عليها مسبقا بين زعماء الطائفتين ، أي بين دنكناش ومكاريوس أولا في ١٢ شباط/فبراير ١٩٧٧ وبين دنكناش وكبريانوثانيا في ١٩ أيار/مايو ١٩٧٩ . وقد أعاد الأمين العام تكرار هذه المبادئ في بيانه الافتتاحي يوم ٩ آب/اغسطس ١٩٨٠ ، الذي ذكر فيه ، على وجه التحديد :

ان كلا الطرفين أعاد تأكيد دعوته ليجاد حل اتحادي للجانب الدستوري وحل ثنائي المنطقة للجانب الاقليمي من مشكلة قبرص " (الوثيقة A/35/385 ، المرفق ، ص (١) . وتمشيا مع أحكام نينك الاتفاقين العاليين المستوى ، ومع البيان الافتتاحي للأمين العام ، تطلّب الطائفة القبرصية التركية ملتزمة بهدف الحل الاتحادي والثنائي الطائفة والثنائي المنطقة ، على أساس المساواة والمشاركة بين الطائفتين الوطنيتين ، ضمانا لاستقلال جمهورية قبرص وسيادتها وسلامتها الاقليمية وعدم انحيازها .

ومن الواضح أنه ربما يكون أهم الشروط لنجاح المفاوضات أن يتخلّى الجانب القبرصي اليوناني عن نظرتة الى العلاقة مع الطائفة التركية باعتبارها علاقة بين أغلبية وأقلية ، وأن يعترف بالمساواة بين الطائفتين . ان هذا المفهوم والمبدأ هو الذي ميّز المفاوضات بين الطائفتين على السدوام ، وقد حان الوقت لكي يقبل الجانب اليوناني بهذه الحقيقة الأساسية ، وأن يتصرف على هذا الأساس ، وهذا يعدّ من الأمور الضرورية لنجاح المفاوضات .

اننا نعرب عن تقديرنا وامتناننا للأمين العام ولممثله الخاص في قبرص على الجهد العفانية التي لا تكل التي بذلها لمساعدة الطائفتين في ايجاد الحل . ونؤيد الأمين العام فسي مهمة المساعي الحميدة ، ونعده بتقديم التعاون الكامل له ولممثله الخاص .

ان مسألة قبرص مسألة بالغة التعقيد وتتميز بخصائص كثيرة مشابهة لبعض العوامل أو الجوانب الملحوسة في مشاكل أخرى في جهات شتى من العالم . ولهذا السبب يجد معظمنا بمجرد النظر الى مشكلة قبرص بعض الأمور المألوفة أو التي هي محل اهتمام خاص .

الا أن القضية تتميز بأبعاد سياسية واقتصادية وعرقية ودينية وتاريخية مترابطة ومتداخلة بطريقة لا يمكن فصلها عن بعضها ، فمع أنه قد يستطاع التعرف على بعضها بصورة منفردة فـان أي بعد منها لا يمكن أن يعزل عن باقي الأبعاد . ان العناصر المختلفة العديدة التي تكوّن مجموعها مشكلة قبرص تمثل وحدة فريدة . فمشكلة قبرص لا تشبه أية مشكلة أخرى . وهذا الطابع الفريد المعقد لقضية قبرص يجعل من الصعب ان نحكم عليها انطلاقا من معايير بسيطة مألوفة .

اننا نشدد على الحاجة الى تقييم مشكلة قبرص بكل تعقيداتها وعلى اساس خصائصها الفريدة وحدها ، واضعين دوما نصب أعيننا أهم الخصائص الأساسية الدائمة لقبرص - أي ثنائية القومية فيها .

ان الأمة التركية ترتبط بعلاقة خاصة بالطائفة التركية في قبرص . وجذور هذه الرابطة الخاصة راسخة في أعماق تاريخنا ؛ وتتكوّن من القيم الاخلاقية والروحية المشتركة ووحدة اللغة والحضارة . ولهذا الهوية الروحية مناعة من التأثير بتقلبات الزمن أو الظروف .

ومن الصحيح كذلك أن للطائفة اليونانية في الجزيرة علاقة خاصة بنفس الدرجة مع الأمة اليونانية .

ان أية تسوية للمشكلة القبرصية تتجاهل هذا الواقع الثنائي الأساسي مقضي عليها بالفشل . وكل حل سياسي يقوم على هذا الواقع سيكون له نصيب من النجاح وسيحظى بتأييدنا .

وندعو اليونان بأن تحت الطايفة القبرصية اليونانية على البقاء على طاولة التفاوض وأن تقنعها بأن تتفاوض باخلاص . ونطلب من اليونان أن تتخلى عن اتباع الطريق المدمر والقصير النظر الذي تنتهجه ، لاسيما منذ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨١ . ونعرف أن اليونان يمكنها أن تسهم مساهمة هامة في احلال السلم والاستقرار في قبرص .

وفي رأينا المدروس ، ان اليونان بتقويضها لعملية المفاوضات بين الطائفتين لن تحقق أية مكاسب ، وان اليونان يمكن أن تخطو خطوة بناءة بالامتناع عن محاولة تدويل هذه المسألة التي هي محاولة مشحونة بالعواقب الوخيمة .

فلا يمكن أن تحل مشكلة قبرص الا عن طريق الجهود المشتركة للطائفتين القبرصية التركية والقبرصية اليونانية . ان الأقدار فرضت عليهما العيش سوية . واذ ما شجعنا وأيدنا الطائفتين في السير قدما في المفاوضات أمكن تحقيق ذلك .

وأود أن أطرح الآن بعض ملاحظاتنا بشأن مشروع القرار المعروض على الجمعية والوارد في الوثيقة A/37/L.63 .

أولا ، أود أن أشير الى أن مشروع القرار يشوّه بصورة كبيرة الحقائق المتصلة بمشكلة قبرص .

ثانيا ، ان مشروع القرار يستند الى أحكام خاطئة ويشتمل ، ولو بصورة ضمنية ، على اتهامات متحيزة ليس لها مبرر .

ثالثا ، ان مشروع القرار مليء بالتناقضات الخطيرة .

رابعا ، ان مشروع القرار يفتح الباب أمام الجانب القبرصي اليوناني للتهرب من المفاوضات الجوهرية واستخدام تكتيكات التسويق والمماطلة .

خامسا ، ان مشروع القرار يحتوى على أحكام تزيد من صعوبة التوصل الى تسوية . ونود أن نوضح بصورة جلية نقطة واحدة ؛ ان مشكلة قبرص لا يمكن حلها عن طريق الادانة أو جعل الجانب التركي ضحية ، كما لا يمكن أن تحل هذه المسألة بتطبيب خواطر الجانب اليوناني بالأقوال ، انما الطريقة الوحيدة لحل مشكلة قبرص تتمثل في المفاوضات الجادة والواقعية التي تتركز على الوثائق الرئيسية التي أشرت اليها آنفا ، وتجري في اطارها .

ودعونا الآن نتفحص بصورة أدق محتويات مشروع القرار :

ان المبدأ المشار اليه في الفقرة الرابعة من الديباجة قد ترجم الى شعار أسى استخدام بحيث أصبح يشكل اتهاما مجحفا للجانب التركي . ان تركيا ليست لديها اى اطماع اقليمية في قبرص أو في أى مكان آخر . أما فيما يتعلق بالاتهام الخاص " بالاحتلال " فقد شرحت بصورة مسهبة أسباب الوجود التركي في شمال قبرص . وقبل كل شيء ، كان يوجد في شمال قبرص ١٥٠٠٠٠ من القبارصة الأتراك . ان قبرص هي وطنهم منذ أكثر من أربعة قرون . والغاية من الوجود العسكى التركي فسي قبرص هي الحماية وقطعا ليست الاحتلال ولا بد للوجود التركي من أن يستمر في قبرص حتى يتم ضمان أمن الطائفة القبرصية التركية بصورة تامة في اطار تسوية سياسية نهائية .

ولو أردنا أن نشير اشارة صحيحة الى المبادئ الأساسية المتعلقة حقا بهذه المسألة ، لكان علينا أن نشير على وجه التحديد الى مبدأ سيادة القانون ومبدأ عدم جواز خرق المعاهدات ومبدأ الدفاع المشروع عن النفس .

ان القبارصة الأتراك وتركيا لم يدوسوا ويدمروا النظام الدستوري في قبرص ، بل ان القبارصة اليونانيين واليونان هم الذين فعلوا ذلك . وكل ما قامت به تركيا كان استجابة لالتزاماتها بموجب المعاهدات الدولية وممارسة للحق المشروع في الدفاع عن النفس بناء على طلب الطائفة القبرصية التركية في قبرص .

وفي ضوء هذه التفسيرات ، ينبغي أن يكون من الجلي أن الوضع الفعلي القائم المشار اليه في الفقرة ١٢ من منطوق مشروع القرار لا يمكن الا أن يكون من صنع القبارصة اليونانيين في نهاية عام ١٩٦٣ عندما قضاوا بصورة تامة على النظام الدستوري بقوة السلاح .

وأقل ما يقال في الفقرة الثامنة من ديباجة مشروع القرار هو أنها تتنافى مع الوقائع . فالقوات المسلحة الموجودة في قبرص بقيادة جنرال يوناني وضباط يونانيين موفدين من قبل الحكومة اليونانية هي قوات يصح أن توصف قطعا بأنها قوات أجنبية ، اذا صرح استخدام هذا الوصف في الحديث عن القوات التركية .

اما الفقرة العاشرة من الديباجة فليس لها ما يبررها لأن تغيير التركيب الديموغرافي للجزيرة أمر غير وارد .

وقد طلب في الفقرة الثانية من المنطوق الى جميع الدول دعم ما يسمى بحكومة " قبرص " ومساعدتها في ممارسة حقها الكامل وسيادتها الفعالة وسيطرتها على جميع أراضي جمهورية قبرص . وكما أوضحت آنفا ، اننا نعتزف بوجود جمهورية قبرص ككيان قانوني على المستوى الدولي . بيد أن الادارة القبرصية اليونانية ليست هي الحكومة القانونية والشرعية لتلك الدولة . أما بالنسبة الى من يقرون بمصادقية هذا التفسير الزائف لتلك الفقرة فان مؤداها هو أنها تطلب الى جميع الدول دعم ومساعدة القبارصة اليونانيين في اعادة احتلال الأراضي التي تسكنها الطائفة القبرصية التركية للسيطرة عليها واخضاعها من جديد .

انني لا أحتاج الى توضيح عدم واقعية هذا النهج . وغني عن البيان ، انه اذا ما كتب لهذه المحاولة الحمقاء أن تتحقق ، فسوف تعود الحالة الى ما كانت عليه قبل تموز/ يولييه ١٩٧٤ ، وفي هذه الحالة لا يعود من الضروري محاولة البحث عن حل من خلال المحادثات بين الطائفتين . أما الفقرة ٥ من المنطوق ، فانها تعرب عن تأييدها للاتفاقين العاليي المستوى المؤرخين في ١٢ شباط/ فبراير ١٩٧٧ و ١٩ أيار/ مايو ١٩٧٩ . وعلى الرغم من أن هذه الفقرة ايجابية فانها غير كاملة . ان هذه العناصر ليست العناصر الوحيدة التي قامت على أساسها المحادثات بين الطائفتين . ان هناك البيان الافتتاحي للأمين العام للأمم المتحدة والوثيقة التقييمية للأمم المتحدة .

وعلاوة على ذلك ، فان العديد من فقرات منطوق مشروع القرار لا تتفق مع أحكام الاتفاقين العاليي المستوى .

والفقرة ٤ من المنطوق هي حالة محددة لما أقول . فقد ورد في الاتفاقين العاليي المستوى نصاً واضحاً يتعلق بالتجريد من السلاح .

وانطلاقاً من نفس المبدأ ، فان الفقرة ١١ من المنطوق تتجاهل النقطة ٣ من اتفاق دينكاش ومكاريوس في عام ١٩٧٧ ، وفيما يلي نص تلك النقطة :

" ٣ - ان القضايا المبدئية ، مثل حرية التنقل ، وحرية الاستيطان وحرية التملك

وغير ذلك من المسائل المحددة مفتوحة للمناقشة على أن تؤخذ في الاعتبار الأسس الجوهرية لنظام اتحادي للطائفتين ، وكذلك الصعوبات العملية التي قد تواجه الطائفة القبرصية التركية " . (s/12323 ، الفقرة ٥) .

" ان سندات ملكية العقارات " المشار اليها في الفقرة ٣ من المنطوق ليست في الحقيقة ما تصدره الدولة التركية الاتحادية لقبرص . فالدولة الاتحادية تصدر فقط " شهادات مؤقتة " التي حين التوصل الى تسوية نهائية متفق عليها بصورة متبادلة . ومن جهة أخرى ، هناك عقارات لا يمكن حصرها تعود للقبارصة الاثراك تمت مصادرتها ، دون تعويض ، من قبل الادارة القبرصية اليونانية منذ نهاية عام ١٩٦٣ . ومع لاشك فيه أن هذه المسألة لا يمكن حلها الا عن طريق المفاوضات بين الطرفين وليس عن طريق ادعاءات متضاربة مثل تلك الواردة في مشروع القرار .

وترد الاشارة في عدة فقرات من مشروع القرار الى " عدم احراز تقدم " في المفاوضات بين الطائفتين . ان هذا الوصف القاطع لا يتماشى مع التقييم الذي اجراه الأمين العام للأمم المتحدة في تقاريره المختلفة .

وصياغة الفقرة ١٦ من المنطوق تختلف عن الصياغة التي استخدمها الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره المؤرخ في ٦ أيار/مايو ١٩٨٣ ، اى تختلف عن صيغة الفقرة ٥ من ذلك التقرير . فصياغة هذه الفقرة بدلا من أن تؤيد " الاشتراك الشخصي " للأمين العام للأمم المتحدة ضمن اطار مهمة المساعي الحميدة ، تفتح الطريق أمام الجانب القبرصي اليوناني لمحاولة التهرب من الوثيقة التقييمية للأمم المتحدة واللجوء الى تكتيكات جديدة للتسويف والمماطلة .

ولا حاجة بي ان اقول ان هناك احكاما اخرى في مشروع القرار تخرج بوضوح عن السياق ، مثل الاشارة في الفقرة ١٥ من المنطوق الى مجلس الأمن وكذلك الاشارة في الفقرة ٧ من الديهاجة الى المؤتمر الدولي .

هذه هي ملاحظتنا الاساسية على مشروع القرار هذا الذي يتسم بالانحياز وعدم التوازن . ووجهة النظر هذه تماثل ايضا وجهة نظر الطائفة القبرصية التركية . ويحتوى مشروع القرار على فقرات اخرى لا تنال القبول من الطائفة القبرصية التركية وتركيا .

ان المتكلمين عن الجانب اليوناني اللذين سبقاني وجها اليها اتهامات عديدة . وفي اثناء هذه المناقشة ، لسوء الحظ ، لم تمنح الفرصة قط ، ولو على ادنى مستوى ، للطائفة القبرصية التركية كي تشارك في المداولات على قدم المساواة مع الطائفة القبرصية اليونانية . ولا بد لي من أن اعترف ايضا بان الكثيرين من المتكلمين ابرزوا في بياناتهم الحاجة الى عرض تفصيلي من جانبنا لهذه المشكلة الفريدة المعقدة . وقد وقع على اكتافي ان اجيب على الاتهامات الموجهة الى الجانب التركي ، وان اقدم لكم ليس فقط وجهة نظر الحكومة التركية وانما كذلك وجهة نظر الطائفة القبرصية التركية وذلك بناء على طلبها . ولهذا السبب فانه خلافا لتقليدنا المتسم بالحرص البالغ على وقت الجمعية العامة ، فقد اضطررنا هذه المرة الى التكلم بافاضة بشأن مشكلة قبرص . ولكننا نأمل ان يكون الجزاء فيما افضل لسألة قبرص .

ان الدولة الاتحادية التركية في قبرص قررت ان تعيد تقييم موقفها اذا اتخذتم هذا القرار الذي نعتبره معييا بصورة خطيرة ، وقد طلبت مني الدولة الاتحادية ان ابلغ الجمعية العامة بقرارها هذا . وعندما تنتهي الدولة الاتحادية التركية في قبرص من تقييمها ، ستقوم بالاعلان عن وجهة نظرها بطريقة ملائمة .

ان الطائفة التركية القبرصية تمتلك الارادة السياسية اللازمة للتعاون لايجاد حل معقول عادل واقعي على اساس من المساواة للمشكلة القبرصية من خلال المفاوضات بين الطائفتين . ونحن ندعم في تركيا هذه المحاولات ولكننا لا بد ان نوضح تماما ان الطائفة التركية القبرصية لن يكون مصيرها الخضوع في المستقبل ولن يهيمن عليها القبارصة اليونانيون او اليونان . كما ان قبرص لن تصبح ابدا

جزيرة يونانية . واود ان اشير على الذين ، بسبب خيالهم الخصب ، تساورهم هذه الاحلام بأن يشعروا الى رشدهم ويدركوا ان الاهداف الوهمية لما يسمونه نضالهم الطويل ، انما هي مجرد سراب صياني وان طيبهم ان يقبلوا الحقيقة الازلية القائمة وهي انه منذ فجر التاريخ ظل الاتراك احساراً مستقلين على الدوام . ولن تنهار تركيا ابداً ، وكذلك فان القبارصة الاتراك لن ينهاروا ابداً .

السيد بيليتير (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اود ، بادئ ذي بدء ، ان اقدم التعازي لأسرة الفقيد السفير ناركهو وللمعنة الدائمة لمنغوليا .

واود ، سيدى الرئيس ، ان اشارك زملائي في الترحيب بكم بين ظهرانينا ، وفي الاعراب عن سعادتنا لرؤيتكم تديرون مداولتنا مرة اخرى .
وتأسف حكومتى لان الظروف تحتم علينا الاشتراك في مناقشة مسألة قبرص . ان تاريخ الصراع بين الطائفتين الذى ما برح يهز الجزيرة لسنوات طويلة لا يحتاج الى مزيد من الشرح امام هذه الجمعية . نحن جميعا نعرف هذا التاريخ . وترى حكومة بلادى اننا ينبغي الآن ان نركز على المستقبل ، وان نبذل قصارى جهدنا للتوصل الى تسوية دائمة طالة منصفة لجميع القبارصة . ويرجع اهتمام وقلق كندا بشأن الموقف في قبرص الى روابط الصداقة الوثيقة التي تربطها بجميع الاطراف المعنية ، والى ايماننا بدور الامم المتحدة في الحفاظ على السلم . ولا نزال نشعر بالقلق العميق ازاء معاناة الاشخاص النازحين والمفقودين من الطائفتين ، ونلمس المعاناة والبؤس اللذين ألما بالقبارصة عموماً . ولهذه الاسباب ، ونا على طلب الامين العام ، سارعت الحكومة الكندية الى ارسال اول كتيبة من القوات الى جزيرة قبرص عند انشاء قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص في آذار/مارس ١٩٦٤ . واود ان اذكر هذه الجمعية بأن قواتنا تشكل منذ اكثر من ١٩ عاماً جزءاً اساسياً من عملية حفظ السلم . وقد خدم اكثر من ٢٥ الف كندى في قبرص وعضوهم قدم حياته من اجل قضية السلم .

وترى حكومة بلادى ان مشكلة قبرص ، شأنها شأن غيرها من المشاكل لا يمكن حلها الا بواسطة الاطراف المتصلة بها بصورة مباشرة ، دون التأثيرات او ضغوط خارجية لا محل لها . وما برحت كندا تؤيد المعادثات بين الطائفتين برعاية الامين العام . ونحن نعتقد ان هذه المعادثات تقدم

افضل فرص التوصل الى تسوية تفاوضية طادلة . واود في هذا الخصوص ان اشيد اشادة خاصة بالسيد غوي مثل الامين العام لمهارته في ادارة المعادئات بين الطائفتين . لذلك فاننا نحث كلا الطرفين على تجديد التزامهما بالتفاوض بروح من حسن النية والتوفيق ونشجعهما على تقديم التنازلات السياسية اللازمة للتوصل الى حل . كما ترحب كندا بتقرير الامين العام الصادر في ٦ ايار/مايو وخاصة عزمه على تكثيف مجهوداته الشخصية لتسهيل التوصل الى حل مبكر لهذه المشكلة .

وقد اشار مثل المملكة المتحدة في بيانه امام هذه الجمعية في ١١ ايار/مايو الى المركز العالي غير المرضي لقوة قبرص . وتشاطر حكومتنا تماما مشاعر المملكة المتحدة ، وتشني على جهود الامين العام لتحسين هذا المركز . ونحن نحث جميع الدول الاضاء على الاسهام ماليا في عملية الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص بما يتناسب وامكانياتها المالية . ان فشل نظام التمويل الطوعي الحالي ستكون له آثار وخيمة على اسلوب التمويل وعلى قوة صيانة السلم ذاتها . وكما تدركون ، سيدي ، فان آخر اجتماع لنا لناقشة مسألة قبرص كان منذ اربع سنوات تقريبا . وامكاني ان اكرر نفس الكلام الذي قاله سلفي وقتئذ مع تعديلات طفيفة . ان هدم احراز تقدم فسي ايجاد حل للنزاع يعتبر مغيبا للامال وشيئا للهمم . وكندا باعترافها عضوا مؤسسا في قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص قدمت على مر السنين الافراد العسكريين والموارد المالية وغيرها لحفظ السلم في الجزيرة . لذلك فاننا نرى ان لنا مصلحة خاصة في التوصل الى حل ناجح لهذه المشكلة .

ومقدور الامم المتحدة ان تفخر بما احرزته قوتها ومخاتتها في منجزات في كثير من عمليات حفظ السلم ، ولكننا نتساءل بعد ١٩ عاما اذا ما كان وجود قوة صيانة السلم يؤخر تحقيق التسوية او يفسحها الى الامام . وكما اشار زميلي ممثل النمسا بالأمس ، ان عمليات صيانة السلم لا ينبغي ان تستخدم كوسائل للاستمرار في الحفاظ على وضع قائم بعينه . ان كندا تأسفان الجهود الجماعية لحفظ السلم لم يكن النجاح حليفها ، وهي حقيقة تؤثر سلبا على صداقية الامم المتحدة من حيث دورها كعامل حفاز لتسوية النزاعات . ان استعداد الحكومات للاستمرار في السحب من مواردها - التي هي موارد ليست بلا حدود - من اجل الاسهام في مثل هذه العمليات لا بد وان يضعف اذا لم يتم احراز تقدم صوب التسوية . اننا نناشد الاطراف المعنية ان تتعاون في الجهود الجادة من اجل التوصل الى حل للمشكلة القبرصية .

وفي الختام ستحرص كندا ، عند النظر في امر كيفية التصويت على اي مشروع قرار ، على الاسترشاد بما يستلزمه دورها بوصفها مساهمة بقوات في قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص ، من الالتزام بالحياد المطلق .

السيد ويدي (افغانستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اود في البداية ان

اتقدم بالتعازي للأسرة ولاعضاء بعثة منغوليا لوفاة سفير منغوليا ناركهو .

واود ان اهنئك ، سيدي ، على الطريقة الفعالة التي قمت بها بتوجيه اعمال الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة . ان صفاتكم الشخصية وسهارتكم الدبلوماسية تؤكد لنا بأن مداولات هذه الدورة المستأنفة ستؤتي ثمارها .

تجتمع الجمعية العامة مرة ثانية لتبحث مسألة قبرص ، وهي قضية لم تستر اهتمام هذه الجمعية العامة فحسب ، بل ايضا اهتمام الانسانية المحبة للسلام على اوسع نطاق . ونود ان نسجل بأسف ان الجهود الرامية الى تحقيق تسوية طادلة دائمة للمشكلة لم تجد فتىلا . فحتى اليوم ، لا يزال جزء كبير من اراضي قبرص يقع تحت الاحتلال الاجنبي . ولا يزال عشرات الالاف من البشر مشردون ، ويمشون عيشة اللاجئين في وطنهم . لقد بقيت الطائفتان القبرصيتان متباعدين ، ولا تزال هناك محاولات جارية الآن لزيادة شقة الفجوة القائمة بين هاتين الطائفتين .

ان لاستمرار هذه الحالة في قبرص آثارا خطيرة على السلم والأمن في هذه المنطقة التي باتت مهددة بالفعل نتيجة لتصاعد حدة التوتر والصراع الذي تسببه أنشطة الدوائر الامبريالية . وتعلق جمهورية افغانستان الديمقراطية اهمية كبرى على ما سيحل بقبرص شعبا وحكومة . وفي مؤتمر القمة السابع لبلدان عدم الانحياز في نيودلهي ، قام رئيس الوزراء ورئيس وفد جمهورية افغانستان الديمقراطية بابرار الموقف المبدئي الافغاني ، فقال :

" لا يزال جزء كبير من الاراضي في قبرص يوزح تحت احتلال قوات اجنبية ، رغم كسل الجهود الدولية . اننا نطالب بالاحترام التام لسيادة جمهورية قبرص وسلامتها الاقليمية ووحدتها ومركزها غير المنحاز ."

ان وفد بلادى يؤيد التطبيق العاجل لقرار الجمعية العامة ٣٢١٢ (د-٢٩) لعام ١٩٧٤ . واننا نعتقد بأن المحادثات بين الطائفتين تشكل احدى الادوات الرئيسية للمفاوضات . ان عملية الحوار بين القبارصة الاتراك والقبارصة اليونانيين يمكنها ان تعمل على تضييق شقة الخلاف بين هاتين الطائفتين ، الذي يزيده تعقيدا احتلال القوات الاجنبية .

وبينما تهيء المحادثات بين الطائفتين ، في رأينا ، انسب وسيلة لطائفتي القبارصة الاتراك ، والقبارصة اليونانيين لتسوية مشاكلهما ، فاننا نحث كلتا الطائفتين ان تنبذا شكوكهما واحقادهما وتباشرا التفاوض لسفرض واحد الا وهو تحقيق تسوية عادلة ودائمة . ومثل هذه التسوية يجب ان تأخذ في الاعتبار المصالح المشروعة وحقوق كلتا الطائفتين ، اي حقوق القبارصة الاتراك والقبارصة اليونانيين . وان ممارسة القوات الاجنبية للضغوط على قبرص تحت اي ذريعة سيعقد هذه القضية اكثر مما هي عليه .

ان استمرار احتلال القوات العسكرية الاجنبية لجزء كبير من اراضي قبرص ، وانفرادهما بالتصرف ، سيخلقان مزيدا من عدم الثقة والشك بين الطائفتين القبرصيتين . وهذه الاعمال هي تهديدات طنية لسيادة قبرص وسلامتها الاقليمية ووحدتها ومركزها غير المنحاز .

اننا ندين الجهود الرامية الى تغيير الطابع الديموغرافي لقبرص . ويجب بذل كل جهد ممكن لتمهيد السبيل امام عودة اللاجئين الى ديارهم وممتلكاتهم .

ويؤيد وفد بلادي الجهورود التي بيدلها الامين العام متابعة منه لهمة المساعي الحميدة .
ونأمل في اعطاء دفعة جديدة لتلك الجهود للتقريب بين الطائفتين القبرصيتين عن طريق الحوار
والمفاوضات .

واننا نؤيد كذلك مشروع القرار الذي قدمته مجموعة الاتصال التابعة لحركة عدم الانحياز .
ويود وفد بلادي مرة ثانية ان يعرب عن تضامنه مع قبرص ، شعبا وحكومة ، وان بيدى مزيدا من
التأييد لسيادة جمهورية قبرص وسلامتها الاقليمية ووحدتها ومركزها غير المنحاز .

السيد اردينيشيلون (منغوليا) (ترجمة شفوية عن الروسية) : قبل ان ابسدا

بياني ، اود بالنيابة عن جمهورية منغوليا الشعبية ، ان اعرب لكم ، سيدي ، ولجميع الممثلين عن
امتنان وفد بلادي للتعازي التي قدموها للوفاة المفاجئة للسفير ناركهو ، الممثل الدائم لجمهورية
منغوليا الشعبية لدى الامم المتحدة . وسوف ننقل تعازيك ، سيدي ، وتعازي الجمعية العامة
الى حكومة بلدنا والى اسرة الفقيد .

ان مسألة قبرص تطرح مرة اخرى امام الجمعية العامة ، وهذا امر يمكننا ان نتفهمه تماما .
فالسألة لا تزال دون حل ، وقرارات الامم المتحدة التي اعتمدت بشأن مشكلة قبرص بقيت حتى يومنا
هذا دون تنفيذ . ولا تزال الحالة في ذلك البلد وفي المنطقة المحيطة به تتسم بالتعقيد والتوتر .
ومثل هذه الحالة تثير قلقا مشروط من جانب المجتمع الدولي ، ان السبب الاساسي في بقاء هذه
المشكلة دون حل يظهر لنا في محاولة بعض الاوساط تحويل هذه الجزيرة الى قاعدة انطلاق عسكرية
استراتيجية لمنظمة حلف شمالي الاطلسي في شرقي منطقة البحر الابيض المتوسط . وهذه المناورات
تؤدي الى تصعيد التوتر في تلك المنطقة ، وتمثل تهديدا لوجود الحكومة القبرصية ذاته .

وكما هو معروف ، اعتمدت الجمعية العامة قرارات عديدة تحدد الاسس التي يمكن عس
طريقها ايجاد تسوية لمشكلة قبرص . وليس طينا الا ان نذكر هنا قرار الجمعية العامة ٣٢١٢ (د-١٩)
الذي اعتمد بالا جماع والذي ايده مجلس الامن في قراره ٣٦٥ (١٩٧٤) .

ان القرار الذي يتخذ بشأن مسألة قبرص يجب ان يكفل احترام استقلال جمهورية قبرص ،
وسيادتها وسلامتها الاقليمية وسياستها غير المنحازة ، وكذلك الانسحاب الفوري لجميع القوات الاجنبية
من اراضي قبرص وعدم التدخل في شؤونها الداخلية .

وفي المؤتمر الاخير لبلدان عدم الانحياز الذي عقد في نيودلهي ، تم الاعراب عن التضامن والتأييد الكاملين لشعب وحكومة قبرص . وطالب المؤتمر بتسوية المشكلة طبقا لقرارات الامم المتحدة ومقررات واطلانات بلدان حركة عدم الانحياز والاتفاقين اللذين تم التوصل اليهما على مستوى طل في شباط/ فبراير ١٩٧٧ ، وفي ايار/ مايو ١٩٧٩ . وتعتبر حكومة جمهورية منغوليا الشعبية ان الشؤون الداخلية لقبرص يجب ان تعالج على اساس اعتبارات تتفق مع مصالح كلتا الطائفتين من اجل خلق الظروف الطبيعية للمفاوضات بين الطائفتين وتحقيق تسوية دائمة لمشكلة قبرص ككل .

من الضروري اولا وقبل كل شيء سحب جميع القوات الاجنبية وازالة القواعد العسكرية الموجودة على اراضي قبرص . ونحن نلاحظ ان اقتراح رئيس قبرص بتحويل الجزيرة الى منطقة خالية تماما من الاسلحة يسير في هذا الاتجاه ، ونحن نرحب به ونؤيده . ونأمل ان يساعد تنشيط جهود الامين العام في اطار مساعيه الحميدة على احراز تقدم في سبيل حل مشكلة قبرص .

ان طبيعة الوضع الراهن في قبرص تؤكد ضرورة الدعوة الى عقد مؤتمر دولي تمثيلي تحسنت اشراف الامم المتحدة لبحث مشكلة قبرص كما اقترح الاتحاد السوفياتي . ويؤيد الوفد المنغولي هذا القرار الذي يستجيب لمصالح وآمال شعب قبرص ويضمن احترام استقلال وسيادة وسلامة اراضي جمهورية قبرص*.

السيد سنكلير (غيانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد تلقى وفد بلادي بأسف عميق بعد ظهر اليوم نبأ وفاة الممثل الدائم السابق لجمهورية منغوليا الشعبية لدى الامم المتحدة ، واود نيابة عن وفد بلادي ان اطلب نقل تعازي غيانا الى اسرة الفقيد وحكومته .

السيد الرئيس ، ان تستأنف الجمعية استكمال اعمال دورتها السابعة والثلاثين ، فان وفد بلادي يرى انه من الملائم ان يسجل تقديره للطريقة الممتازة التي توجهون وتنظمون بها اعمالنا . وانني واثق من انه على اساس ادائكم الرائع ، سوف تتوج الاعمال المتبقية لهذه الدورة للجمعية العامة بالنجاح في اقرب وقت ممكن .

* تولي الرئاسة نائب الرئيس السيد ابو الحسن (الكويت) .

ان انعقاد الجمعية في دورة مستأنفة ، هو دليل في حد ذاته على تعقد الموقف العالمي الراهن . وان مسألة قبرص احد جوانب هذا التعقد .

لقد كان وفد غيانا يهتم دائما وصفة خاصة بهذه المسألة ، ويرجع هذا لاكثر من سبب .

اننا نرى ان عددا من المبادئ الاساسية التي نعتزبها ونكرمها في ميثاقنا ومنظمتنا ، مثل احترام سيادة الدول واستقلالها ووحدة اراضيها ، وعدم التدخل بجميع اشكاله في الشؤون الداخلية للدول وعدم استخدام القوة في تسوية النزاعات ، تتعرض هي وغيرها من المبادئ للخطر . ويعتقد وفد بلادى ان المواقف التي اتخذتها هذه الجمعية بشأن مسألة قبرص مواقف تنير السبيل امام الدول الصغيرة ، وخصوصا تلك الدول التي هي ضحايا او تتعرض للتهديد بعدوان من جانب دول اكبر وأقوى او تلك التي تتعرض اراضيها للتهديد بشكل او بآخر . ان الدول الصغيرة ، مثل بلدى ، تتوقع من الامم المتحدة ان تدافع عن سيادتها واستقلالها ووحدة اراضيها .

وبالاضافة الى ذلك ، فان حكومة وشعب قبرص يرتبطان بحكومة وشعب غيانا بأواصر مسن الصداقة الوطنية والتضامن . وتلتزم غيانا بتقديم كل مساعدة الى حكومة وشعب قبرص الصديقة وغير المنحازة ، في جهودهما من اجل الدفاع عن السيادة واستقلال ووحدة وسلامة اراضي جزيرتهما . وعدم انحيازها . ولذلك فقد شاركت غيانا دائما بدور فعال في كل المحافل التي نوقشت فيها مسألة قبرص . ويشرفنا ايضا ان تكون عضوا في فريق الاتصال غير المنحاز بشأن قبرص .

وبأسف وفد بلادى بحق ان يرى مشكلة قبرص لا تزال معروضة علينا . وبينما تظل هذه المشكلة دون حل ، لا يزال جزء من اراضي قبرص تحت الاحتلال ، ولا يزال نشهد مآسة انسانية تتمثل في مشكلة لا جئين تواصل التسبب في كثير من المعاناة وآلام الانسانية .

ومن سخيرة القدر ان عدم تحقق التقدم هذا في الجهود الرامية الى حل مسألة قبرص يأتي بعد تسع سنوات من اعتماد هذه الجمعية بالا جماع للقرار ٣٢١٢ (د-٢٩) الذي يطالب ، بين امور اخرى ، باجراء حوار بين الطائفتين على قدم المساواة .

وقد اعقب هذا القرار الاجامى اتفان على مستوى طل في شباط / فبراير ١٩٧٧ ويار / مايو ١٩٧٩ . ويشكل هذان الصكان معا الاطار المتفق عليه من جانب الاطراف المعنية والذي يمكن عن

طريقه ايجاد حل دائم لكافة جوانب المشكلة القبرصية عن طريق الحوار البنّاء بين الطائفتين .

ولسوء الحظ ، لم تتحقق توقعاتنا التي اذكاها تشكيل هذا الاطار . ويشعر وفد بلادي بأسف عميق لأن الدفعة الى الامام التي شهدتها المحادثات بين الطائفتين لم تستمر . وليس هذا هو المكان او الوقت اللذين نوجه فيهما اللوم لعدم تحقيق مزيد من التقدم الحقيقي في هذه المحادثات . وجود وفد بلادي فقط ان يؤكد على انه من الضروري الآن اكثر من اى وقت مضى ان تتجدد المحادثات بروح اكثر ايجابية وتصميما ، وان كل يوم يمر دون حل هذه المشكلة قد يؤدي بنا الى الابتعاد تدريجيا عن طريق الحل الذي نص عليه القرار ٣٢١٢ (د-٢٩) . فمع مرور الوقت تزداد المواقف تشددا . وان الجيل الذي شهد تعايشا وتكاملا بين الطائفتين في قبرص يحل محله ببطء جيل آخر لم يعرف قط هذا النوع من الاتصال بين الطائفتين ويعتسب المقيمين على الجانب الاخر من خط التقسيم اناسا غربا . يجب ان تستخدم هذه الجمعية سلطتها المعنوية لرفع معاناة السكان وتسهيل استئناف المحادثات بالروح والا سلوب اللذين يتفقان مع تحقيق الاغراض الواردة في القرار ٣٢١٢ (د-٢٩) والاتفاقين المعقودين على مستوى عال فسي ١٩٧٧ و ١٩٧٩ .

يطالب وفد بلادي باستئناف المحادثات بين الطائفتين باسلوب يكون بناء ومرنا وموجها لتحقيق نتائج . ويتطلب هذا التغلب على عدم الثقة والشك ، وان تتطلع كلتا الطائفتين الى المستقبل بدلا من النظر الى الماضي . ويجب بذل جهود واعية لا تسمح لذكرى الماضي سلبيةاته ومآسيه بأن تخيم على نوايا الحاضر او تفرض شروطها على منهاج الحل . ومن اجل ان تحسّر المحادثات تقدما ، من الضروري ، بالطبع ، ان يمتنع الجانبان عن السعي الى فرض الامر الواقع ، سواء بقوة السلاح او بأية وسيلة اخرى ، لان هذا يضر بالمناخ الذي يجب توفيره لتحقيق نتائج مرضية من المحادثات . يجب الحفاظ على وحدة قبرص واستقلالها وسيادتها وسلامة اراضيها ، وشخصيتها غير المنحازة .

وتود غيانا ان تعرب عن تقديرها العميق للامين العام لجهوده المستمرة التي لا تعرف الكلل لمساعدة الطائفتين على ايجاد حل لمشكلة قبرص . ويشكر وفد بلادي ايضا الممثل الخاص للامين العام السيد غوي ، لجهوده الدؤوبة في هذا المجال .

لقد اعطينا الاهتمام اللازم لتقرير الامين العام الذي قدمه في ٦ ايار/مايو ، وقد لاحظنا فيه ان جو المحادثات ظل تعاونيا ونا .

ان الامين العام في وضع يمكنه من القيام بدور في البحث عن حل لمشكلة قبرص . فبالاضافة الى مهارته الشخصية ومكانته ، وهيبته مركزه ، لديه معرفة مفصلة وخبرة بتمعقيدات العلاقات بين الطائفتين في قبرص ، ان كان الممثل الشخصي لسلفه العظيم في مسألة قبرص . ويسر وفد غيانا العرض الذي قدمه اميننا العام لمواصلة وضع قدراته وخبراته في خدمة المجتمع الدولي فيما يتعلق بمسألة قبرص . ونحن واثقون من ان اسهامه سيكون له اثره في اعادة تنشيط عملية المحادثات بين الطائفتين من اجل التوصل الى تسوية دائمة وطيدة ، وهي تسوية اطارها موجود فعلا ويحظى بتأييد غالبية المجتمع الدولي .

لقد اشاد رؤساء دول او حكومات البلدان غير المتحازة ، لدى نظرهم في مسألة قبرص في المؤتمر الذي عقد في نيودلهي في اذار/مارس الماضي ، بالامين العام لما بذله من جهود مكثفة فيما يتصل بمسألة قبرص . ومع ابدائهم قلقهم لعدم احراز تقدم في هذه المحادثات ، فقد اعرسوا عن املمهم في ان تسير بطريقة

" هادفة وناة للتوصل الى حل عاجل للمشكلة يقبله الطرفان ، وفقا لقرارات الامم المتحدة ذات الصلة ، ابتداء بقرار الجمعية العامة ٣٢١٢ (د-٢٩) الذي ايده قرار مجلس الامن ٣٦٥ (١٩٧٤) والقرارات والاعلانات الصادرة عن بلدان عدم الانحياز التي أكدوها سن جديد ، وللاتفاقيين العالمي المستوى المؤرخين في ١٢ شباط/فبراير ١٩٧٧ و ١٩ ايار/مايو ١٩٧٩ . " (A/38/132 ، المرفق الاول ، الفقرة ١٣١)

لقد كرر رؤسائنا ايضا الاعراب عن تضامنهم الكامل وساندتهم لشعب وحكومة جمهورية قبرص كما اكدوا من جديد احترامهم لاستقلال هذا البلد وسيادته وسلامته الاقليمية ووحدته وعدم انحيازه ، واعرسوا عن قلقهم العميق لاستمرار الاحتلال الاجنبي لجزء من جمهورية قبرص ، وطالبوا بالانسحاب الفوري لجميع قوات الاحتلال كأساس ضروري لتسوية المشكلة القبرصية ، ورحبوا بالاقترح الذي قدمه رئيس جمهورية قبرص لنزع السلاح من الجزيرة نرظا كاملا .

وأكدوا الحاجة الملحة لتحقيق العودة الاختيارية لجميع اللاجئين الى ديارهم بأمان واحترام حقوق الانسان والحريات الاساسية لجميع القبارصة ، وتقصي أثر الاشخاص المفقودين وتعليل اختفائهم ، وادانوا جميع الجهود والاجراءات الرامية الى تغيير التكوين الديموغرافي لقبرص ، ورأوا ان حالة الامر الواقع التي وجدت بقوة السلاح والتدابير الانفرادية ينبغي الا تؤثر بأى حال من الاحوال على حل المشكلة .

وأود ان اختتم كلمتي بتوجيه نداء الى جميع القوى الخارجية بالامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية لقبرص ما يعقد عملية البحث عن حل عادل ودائم لجميع جوانب المشكلة . وود ان اؤكد الحاجة الى الاستئناف المبكر للمحادثات بين الطائفتين بروح ايجابية وفعالة . وان وفدى من جانبه سيكرس نفسه لمواصلة جهوده ومضاغبتها سواء في فريق الاتصال لبلدان عدم الانحياز ، او في اى مكان آخر ، للسعي الى ضمان التنفيذ العاجل لقرار الجمعية العامة ٣٢١٢ (د-٢٩) والحل السلمي والدائم لمشكلة قبرص .

السيد تراورى (مالي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : طمنا مؤخرا بوفاة الممثل

الدائم لجمهورية منغوليا الشعبية ، وأود نيابة عن وفد مالي انقل الى اسرته ومعتته اعق التعازى . لقد أجلت الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين ، والسادسة والثلاثين ، النظر في مسألة قبرص لكي يتسنى اجراء المفاوضات بصورة طبيعية بين الطائفتين ، والنجاح بالتالي في اعادة الحقوق الكاملة لجميع القبارصة في اطار جمهورية موحدة لا تتجزأ . هذا الهدف لم يتحقق بعد . وطى العكس من ذلك ، تشير الاحداث التي تجرى في قبرص الآن ، القلق العميق . ووفقا لوظائف الجمعية العامة وسلطاتها ، بمقتضى الميثاق ، فيما يتعلق بمناقشة اية مسألة تكون لها صلة بحفظ السلم والأمن الدوليين ، قررت ، وهذا حق لها ، ان تبحث مجرى هذه الاحداث في دورتها السابعة والثلاثين المستأنفة . لقد اصبح من الواضح تماما ان هناك حاجة ملحة لايجاد حل عادل ونهائي للنزاع القائم بين الطائفتين القبرصيتين ، اللتين كانت وحدتهما عاملا مؤثرا في نضالهما من اجل التحرر الوطني ، ولكن هذه الوحدة لم تدعم للاسف بعد الاستقلال .

وما من شك بأن التوترات التي تهز قبرص اليوم تنجم عن تقسيمها ، وتقسيم شعب بسبب مشاكل كان من الواجب ان تحل على اساس الرغبة المشتركة لهذه الأمة في البقاء ، وفي دوام الدولة ، انه تقسيم فعلي لأرض مصيرها واحد مشترك رغم ذلك .

هذا التقسيم وهذا التمزق أديا بالمؤتمر الثاني لرؤساء دول او حكومات بلدان عدم الانحياز المنعقد في القاهرة في الفترة من ٥ الى ١٠ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٦٤ الى ان يقر ان :

" احد اسباب التوتر الدولي تكمن في مشكلة تقسيم الامم ويعتبر المؤتمر ان اللجوء الى التهديد او الى القوة لا يمكن ان يؤدي الى تسوية مرضية ، ولا يمكن الا ان يهدد الأمن الدولي . " (A/5763 ، ص ١٧) .

وبعد بحث الوضع السائد في قبرص ، والاشارة الى الفقرة ٤ من المادة ٢ من الميثاق وط المؤتمر جميع البلدان الى :

" احترام سيادة قبرص ووحدتها واستقلالها وسلامتها الاقليمية ، والامتناع عن اي تهديد او استخدام للقوة ، او عن التدخل المباشر ضد قبرص او عن القيام بأي جهد لفرض حلول غير طائلة على قبرص تكون غير مقبولة لشعبها . " (المرجع نفسه ، ص ١٨)

ورغم هذا المطلب الحكيم والعاقل للتوصل الى تسوية سلمية لأزمة قبرص وفقا لمبادئ ميثاق الامم المتحدة ومبادئ عدم الانحياز وقواعد القانون الدولي ، يظل الوضع في قبرص مصدر توتر دولي . ولا يزال شعب قبرص يتطلع الى حل مقبول للجميع ، حل يمكّنه في جو من الثقة الجديدة والأمن المكفول ان يحول جهوده كلها نحو بناء دولته .

ان مسألة قبرص تظل من الشواغل الرئيسية للأمم المتحدة لأنها لاتزال دون حل و أوروبما لأنها مثقلة بآثار التاريخ المضطرب للعلاقات بين الطائفتين القبرصيتين اليونانية والتركية. وكما نعلم و لاتزال الأمم المتحدة تنظر في هذه المسألة منذ عام ١٩٦٣. ولا داعي للتذكير بالقرارات الصادرة عن الجمعية العامة وعن مجلس الأمن بشأن هذه المسألة. فمن حيث الجوهر و وضعت المنظمة الدولية و التزاما منها بالسعي نحو إيجاد حلول سلمية ونهائية للأزمة القبرصية و الخطوط الإرشادية التي ينبغي أن تمكن من تحقيق مثل هذه النتيجة و وهذا ما تم تأكيده من جديد في قرار الجمعية العامة ٣٢١٢ (د - ٢٩) وقرار مجلس الأمن ٣٥٣ (١٩٧٤). وفي السعي من أجل هذه الحلول و اعترفت الجمعية العامة و في البداية و بأن استمرار الوضع في قبرص يضر بالأمن الدولي. و الأمم المتحدة و في تبنيها لهذا الرأي و كانت تتفق مع وجهة نظر حركة عدم الانحياز التي عززت بتحذير رسمي كورته هذه الحركة مرات عديدة مؤداه ان السلم يظل مهددا ولو أتى تحديه في بلدان ليست لديها مطامع عسكرية.

والسبب الثاني هو أن على قبرص صيانة سلامتها الإقليمية والحفاظ على احترام سيادتها واستقلالها والتزامها تجاه بلدان عدم الانحياز.

وبعبارة أخرى و فان جمهورية قبرص و التي انشئت بهذا الاسم في عام ١٩٦٠ ينبغي أن تظل جمهورية قبرص و بعيدة عن أى عمل يفرض عليها مصيرا يخالف الاختيار الحر لشعبها و الذى أخذ على نفسه التزامات تجاه المجتمع الدولي بأن يتألف من مواطنين متساويين يشكلون جمهورية لا تتجزأ وتملك توسيع آفاق التعاون الدولي وفقا للمادتين ٢ و ٣ من الميثاق.

ثالثا و لقد سعت الجمعية العامة ومجلس الأمن الى وضع نهاية للصراعات التي أدت الى القتال بين الأشقاء و وذلك بأن وضعا بين هاتين الطائفتين و اللتين يدفعهما تاريخ ملسى بالاضطرابات الى القتال فيما بينهما بضراوة مبررة في بعض الأحيان و قوة دولية تحمل شعسار الأمم المتحدة و رمز السلم بين الشعوب.

رابعا و أود أن أشير الى تطبيق آلية قد تيسر الحوار بين طائفتين لن تتمكننا بسهولة وحدهما و نتيجة لظروف استثنائية - حتى لو وافقتا ككتاهما على قرارات الأمم المتحدة - من تبيد مناخ عدم الثقة الذى أثقل علاقاتهما السابقة. وقد ثبت أن الدور الذى عهد به الى الأمين العام للأمم المتحدة في هذا الصدد دور بناء.

وأخيرا ، فان الأمر يرجع الى فهم الطائفتين القبرصيتين ذاتهما لطريقة التوصل الى حلول لصيرهما المشترك ، عن طريق مفاوضات صريحة ، تدعمها الدول الثلاث التي وقّعت على معاهدة الضمانات ، والمنظمة الدولية في مجموعها .

وينبغي لهذه المفاوضات ، كما أوصى المؤتمر الثالث لرؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز ، الذي عقد في لوساكا في أيلول / سبتمبر ١٩٦٤ ، أن تجرى :

" على أساس . . . المبادئ المقبولة دوليا بما فيها كفالة الحقوق المشروعة للطائفة القبرصية التركية والمعايير التي أكدتها الطائفتان في اعلانهما المؤرخ في ٩ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٦٤ والصادر في القاهرة ، ووفقا لميثاق وقرارات الأمم المتحدة ."

ومن الواضح أنه لم يتم الاصغاء تماما الى صوت رؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز . فالجمعية العامة تعقد هذه الدورة ، بلا شك ، لأن قراراتها وقرارات مجلس الأمن بشأن قبرص لم تنفذ على النحو الواجب .

ومع ذلك لا يزال هناك أمل في امكانية مساعدة القبارصة على المضي في الطريق الذي يعدّ الطريق الوحيد للحفاظ على هويتهم ، وهي هوية لن يؤدي تغييرها الا الى مزيد من المعاناة والقلق في النظام الدولي القائم اليوم ، الذي يدعو في حد ذاته الى القلق .

ان القبارصة جديرون بالشناء لنجاحهم في ابرام الاتفاقيين العاليي المستوى المؤرخين في ١٢ شباط / فبراير ١٩٧٧ و ١٨ و ١٩ أيار / مايو ١٩٧٩ واللذين يحددان اطار وطرق متابعة المفاوضات بين الطائفتين . وبهما تجاوز حل أزمة قبرص مرحلة العتامة التي كانت تشارك البلبلية . ولم يعد ثمة محل لاعتاق هذا الحل الآن بادامة منازعات معينة ، أو بمتابعة بعض المخاوف المتعلقة بتقسيم الجزيرة أو باختفائها كدولة . ان من العسير على شعب ما أن يتجاهل تاريخه . فتاريخ القبارصة مكتوب في قبرص ، وينبغي لكل القبارصة أن يتذكروا هذا التاريخ ، وأن يتكاتفوا معا من أجل اثناء هذا التاريخ بما يعانونه من آلام وما يخالجهم من آمال .

ان الأمم المتحدة تضطلع بواجب ملح وهو مساعدتهم على القيام بذلك . وان التدابيير المحددة التي ينبغي لها أن تتخذها لتحقيق هذا الهدف وفقا لمبادئها السامية لا بد وأن تتناول

الاهتمامات الأساسية التالية : إعادة تأكيد استقلال قبرص على النحو المحدد في دستورها لعام ١٩٦٠ بوصفها دولة ذات سيادة وعضوا في الأمم المتحدة ؛ احترام السلامة الإقليمية للجزيرة التي لا يمكن أن تتغير نتيجة حالة مؤقتة أو حلم من الاحلام المستحيلة التحقق ؛ القيام بموافقة الطائفتين القبرصيتين بوزع قوات دولية يمكن أن تضمن بحق أمن كل المواطنين القبارصة ؛ مواصلة المفاوضات بين الطائفتين القبرصيتين وتعزيزها ، وبخاصة على أساس الاتفاق الذي توصلتا اليه في اطار المساعي الحميدة للأمم العام والمؤلف من . (نقاط ؛ البحث التدريجي عن حلول لمسألة الوضع العسكري الذي يوده القبارصة ؛ انها الحالة البغيضة التي يجد فيها قبارصة أنفسهم لاجئين في وطنهم ؛ التهيئة التدريجية لجو من الثقة بين الطائفتين القبرصيتين بالتعاون النشط المنزه من الغرض من جانب المجتمع الدولي ، ولا سيما من جانب الدول التي لديها صلات محددة بكل الأطراف الداخلة حاليا في أزمة قبرص .

وان وفد مالي على اقتناع بأن هذه الاهتمامات هي أيضا اهتمامات للمجتمع الدولي بأسره . ونحن على قناعة ، على أية حال ، انها اهتمامات لقبرص التي هي عضو في حركة بلدان عدم الانحياز التي أكد أول مؤتمر قمة لها ما يلي :

" وبخاصة . . . الحاجة الى الاحساس الكبير بالمسؤولية والواقعية في العمل على

حل شتى المشاكل الناشئة عن الخلافات . . . " .

لقد أتاحت لنا فرص للاستماع الى الحجج التي ساقها مثلا الطائفتين القبرصيتين بشأن الحالة في بلدهما . وأتاحت لنا فرص لأن نتعلم ، من اتصالاتنا المباشرة ، دروسا بناءة فيما يتصل برغبة أفراد الطائفتين في أن يصبحوا مواطنين متساوين تماما في جمهورية تقوم على السلم وتنظر الى مستقبلها بايمان بالعدالة والمساواة لجميع المواطنين فيها . اننا نتعامل مع وطنيين عظماء . اننا نتكلم مع رجال لديهم احساس كبير بالمسؤولية واطار عقلي يتسم بالواقعية . ان هؤلاء الرجال لا بد وأن يتوصلوا الى حلول لاختلافاتهم . وبهذه القناعة حضر وفد مالي الى هنا لكي يتكلم من هذه المنصة باسم شعب وحكومة مالي .

السيد كرافتس (جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : استمعنا بشعور من الاسى العميق لنبا وفاة ممثل منغوليا الدائم سعادة السفير تسوجتين تاركهو ، وهو رفيق وصديق عزيز . وان وفد جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية يود ان يعرب لاعضاء بعثة جمهورية منغوليا الشعبية في الامم المتحدة ، ولاسرة الفقيد عن تعازيه الخالصة .

ان وفد جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية يشارك القلق الذى تم الاعراب عنه بوضوح هنا من جانب المجتمع الدولي ازاء الازمة المستمرة في جزيرة قبرص التي تمثل تهديدا خطيرا للسلم والامن في منطقة البحر الابيض المتوسط . ولظروف التوتر المتزايد في العالم والتوتر الشديد في منطقة الشرقين الادنى والوسط ، يظل الافتقار لى تقدم في سبيل التسوية السلمية للمشكلة القبرصية امرا متزايدا الخطورة ، وهو ما تم الاعراب عنه في مؤتمر رؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز الذى انعقد مؤخرا في نيودلهي .

وما من شك في ان الامم المتحدة عليها ان تستخدم مرة اخرى كافة سلطاتها السياسية ومواردها التي جسدها الميثاق حتى تخرج قضية الشعب القبرصي من هذا الطريق المسدود .

ان شعب جمهورية اوكرانيا مثله مثل شعوب البلدان الاشتراكية الاخرى ، يتعاطف مع الشعب القبرصي ويتفهم التجارب الثقيلة التي تعرض لها في الاعوام الاخيرة . ونحن مقتنعون بان في الامكان تحقيق تسوية سلمية وعادية لمشكلة قبرص . ان لشعب قبرص ، اسوة بالشعوب الاخرى الحق في العيش دون اى تدخل خارجي ، ودون وجود قوات او قواعد عسكرية اجنبية ويتوقف الكثير بالطبع على التفاهم المتبادل بين الطائفتين القوميتين اللتين تعتبر قبرص بالنسبة لهما موطننا ووطنا . ولكل منهما مصالحه التي ينبغي اخذها في الاعتبار ولكن لا ينبغي ان تحجب مصالحهما مصالح الدولة ككل في جمهورية قبرص ، وهي الحفاظ على السلامة والاستقلال والسيادة .

ولا نشك في انه لو ان الامور اعتمدت فقط على القبارصة الاتراك واليونانيين لستم حل المشكلة منذ امد بعيد بما يخدم مصالح شعب قبرص ؛ ولكن ، للأسف ، هناك قوى

قوية اخرى لا تود التوصل الى تسوية في هذه المنطقة انطلاقا من مصالحها الانانية الخبيثة تلك القوى هي الولايات المتحدة الامريكية وحلفاؤها في منظمة حلف شمال الاطلسي . وهي ترغب في اظهار عدم احراز أي تقدم في المحادثات بين الطائفتين على أنه عدم توفر للرغبة في ذلك لدى الجانبين . وهذا بالطبع ليس هو السبب الحقيقي .

ان قادة الحلف يعطون قبرص أهمية استراتيجية كبرى ، وبوجه خاص تحت ظروف التوتر الشديد في الشرق الادنى . ومن مصلحة حلف شمال الاطلسي أن يحافظ على الوضع القائم للمشكلة ، أي التقسيم الفعلي للجزيرة . وترى أوساط الحلف في ذلك مصلحة مزدوجة لها : فيمكنها استخدام القواعد العسكرية الموجودة في الجزء الجنوبي من الجزيرة ، والحصول كذلك على قواعد جديدة في الشمال .

ان الولايات المتحدة الامريكية تحاول الهيمنة على هذه الجزيرة وتعد خططاً لتحويل قبرص الى معقل استراتيجي قوى لها في طريق النفط العربي .

ومشكلة قبرص ، كما قال الرئيس كيريانو مؤخرا ، التي هي ناتجة أساسا عن الخداع والتدخل الاجنبي ، كان من الممكن بمنتهى السرعة لو أنها تعلق فقط بالبحث عن التعايش المنسجم بين الطائفتين ، لتمكين القبارصة الاتراك واليونانيين من العيش معا ، في سلام وفي جو من الصداقة في دولة متكاملة ، مستقلة وذات سيادة ، ولاعطاءهم امكانية الحياة المستقلة دون أية مشورة غير مطلوبة أو تعليمات من الخارج . هذا هو ما نحتاجه من أجل تسوية مشكلة قبرص ، ولدى التحدث في جلسة عامة للجمعية العامة في دورتها السابعة والثلاثين ، قال وزير خارجية جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية :

" ويود وفد جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية أن يؤكد من جديد موقفه المبدئي من تأييد استقلال ، وسيادة ، ووحدة أراضي جمهورية قبرص . . .

ونزع سلاح الجزيرة ، بشرط انسحاب كل القوات الاجنبية وازالة كافة القواعد

العسكرية الاجنبية كأساس معقول للتسوية في قبرص . " (A/37/PV.20 ، ص ٤١)

ونحن نود التوصل الى أسرع تسوية ممكنة للمشكلة القبرصية على أساس احترام استقلال

وسيادة جمهورية قبرص وسلامتها الاقليمية ووحدها وعدم انحيازها وكذلك نود التنفيذ الفوري

الكامل لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة بشأن انسحاب كافة القوات الاجنبية .

ونعتقد انه سوف يتيسر الحل العادل لمشكلة قبرص عن طريق عقد مؤتمر تمثيلي دولي حول قبرص في اطار الامم المتحدة . ويمكن ان يكون عمل هذا المؤتمر اسهاما هاما في خفض التوتر في منطقة قبرص وخلق مناخ من الثقة والتعاون فيها . وان تحويل البحر الابيض المتوسط الى منطقة سلم وتعاون مثمر سوف يفضي الى مناخ دولي افضل بصورة عامة . ونحن مقتنعون بأن ذلك سوف يؤدي الى زيادة الثقة من الناحية العسكرية والى انسحاب القوات الاجنبية وانسحاب السفن الحاملة للأسلحة النووية من البحر المتوسط ، وعدم وضع أسلحة نووية في البلدان غير النووية في هذه المنطقة .

ونحن نعتقد بفائدة المحادثات الثنائية والمتعددة الاطراف بشأن المسائل المتعلقة بالسلم والأمن في منطقة البحر المتوسط . ونعتقد ان هذا هو الطريق الذي ينبغي ان نتبعه من اجل التوصل الى حل عادل للقضية القبرصية (*) .

(*) تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد تشارلز (هايتي) .

السيد هوانغ بيتش سون (فييت نام) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) أود قبل كل شيء أن أوجه باسم وفد الجمهورية الاشتراكية لفييت نام أعشق التعازي لوفد الجمهورية الشعبية لمنغوليا للوفاة المفاجئة للرفيق ناركهو الممثل الدائم للجمهورية الشعبية لمنغوليا لدى الأمم المتحدة .

لقد مرت تسع سنوات دون أن تطبق القرارات ذات الصلة التي صادقت عليها مرارا منذ عام ١٩٧٤ الجمعية العامة ومجلس الأمن ، والتي تعد قاعدة أساسية ودائمة لحل مسألة قبرص ، وهكذا يستمر بهذه المنطقة الهامة بشرق البحر الأبيض المتوسط تهديد خطير لسيادة ووحدة أراضي قبرص وللسلم والأمن على المستوى الدولي .

ومنذ أصبحت قبرص ضحية للعدوان الأجنبي ، عبرت حركة عدم الانحياز مرارا بوضوح وجلالة عن موقفها في تضامنها الكامل مع شعب وحكومة قبرص وتأييدها الكامل للكفاح العادل لهذا الشعب للحفاظ على استقلال ذلك البلد وسيادته ووحدة أراضيه وعدم انحيازه . وقد عبر المؤتمر السابع لرؤساء دول وحكومات البلدان غير المنحازة ، الذي عقد في نيودلهي في شهر آذار/مارس الماضي ، عبر من جديد عن عميق انشغاله ازاء الاحتلال الأجنبي لجزء من أراضي جمهورية قبرص وطالب بالانسحاب الفوري لكافة قوات الاحتلال كأساس ضروري لحل مسألة قبرص . كما رحب رؤساء الدول أو الحكومات بالاقترح المقدم من رئيس جمهورية قبرص والرامي الى اعتبارها منطقة مجردة من السلاح .

لقد كانت تلك السنوات التسع الأخيرة ، سنوات أمل تابع المجتمع الدولي خلالها بكبير من الصبر تطبيق قرارات الأمم المتحدة وقرارات حركة عدم الانحياز بشأن قبرص ، ومدى مسير المباحثات مابين الطائفتين ، لأننا نتمنى أن تفضي هذه المفاوضات بشكل سريع الى نتائج جوهرية حتى يمكن لهاتين الطائفتين الحياة بصورة منسجمة في سلام واستقرار بجمهورية قبرص المستقلة ذات السيادة ، الموحدة وغير المنحازة ، القائمة على هذه الجزيرة ذات الحضارة القديمة والطبيعة الجميلة .

وانه لمن المؤسف أن الآمال المشروعة للشعب القبرصي ، والمؤيدة بالاجماع من قبل الرأي العالمي المحب للسلام والعدالة ، لم تتحقق حتى الآن .
فما زالت القوات الأجنبية تحتل ما يمثل ٣٧ في المائة من أراضي قبرص ، وقد أهدرت حقوق الانسان وحرياته الأساسية ، ولم يسمح للاجئين بالعودة الى ديارهم .

لقد كانت فييت نام نفسها في الماضي القريب ضحية لتقسيم حاد وقاسي ، نتيجة للعدوان والاحتلال الاستعماري والامبريالي ، ومن ثم فان الشعب الفيتنامي يعبر عن تعاطفه العميق وتفهمه للآمال الطبيعية وللکفاح المقدس الذي يخوضه الشعب القبرصي للدفاع عن حقوقه الوطنية الأساسية .

وانطلاقا من موقف مهدي ومن الخبرة المكتسبة من الصراع الطويل ، فان حكومة وشعب فييت نام قد أيدا تماما وبصورة كاملة الكفاح الصعب لشعب وحكومة قبرص والذي سينتهي حتما الى تحقيق النصر . وطيلة تاريخه المعاصر كان الشعب الفيتنامي - لشعوره بعدالة قضيته - يطمح دائما في تسوية سلمية عن طريق المفاوضات للمشاكل التي راجعتها حتى يمكن تحقيق حقوقه الوطنية. لقد أوضحت تجربة شعبنا ، أن الحل السلمي عن طريق المفاوضات وبما يتفق مع المصالح الوطنية ، يتطلب دائما كفاحا شاقا ، الا أننا توصلنا دائما سواء أاجلا أو عاجلا الى بلوغ هذا الهدف بفضل انتصاراتنا ودعم المجتمع الدولي لنا .

ومن ثم فاننا على يقين تام بأن العديد من الشعوب اليوم ، بما فيها الشعب القبرصي ، اذا ما تمسكت بزماد مصيرها ، وصمت على الدفاع عن حقوقها الراسخة الى آخر المطاف وهي حقوق تحظى بالدعم المستمر من القوى المحبة للسلام والعدالة في العالم ، سوف تحقق بدون شك أهدافها النهائية .

وعند ما نعلن الآن تأييدنا للقرار المقدم من بلدان عدم الانحياز في الوثيقة A/37/L.63 ، فان وفد الجمهورية الاشتراكية لفيت نام يأمل أن يتخذ الأمين العام في اطار مساعيه الحميدة ، جميع الاجراءات أو المبادرات التي قد تشجع على تحقيق حل عادل ودائم لمسألة قبرص ، طبقا لأحكام الميثاق والقرارات ذات الصلة الصادرة من الأمم المتحدة ، وبذلك تتم الاستجابة للآمال المشروعة والحقوق الوطنية الأساسية لشعب وحكومة قبرص ، وذلك أمر سيسهم بفعالية في الحفاظ على السلام والأمن الدوليين في هذه المنطقة الهامة من شرقي البحر المتوسط .

السيد سوزلو (بنن) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : اسمعوا لي أن أعبّر لكم

عن الغبطة التي يشعر بها وفد بنن لرؤية السيد هولاي متوليا الرئاسة ، منذ أيلول / سبتمبر الماضي ، حيث استمر في تقديم الدليل على مواهبه الفسدة . ويقدر الجميع مجهوداته لضمان نجاح الدورة

السابعة والثلاثين للجمعية العامة . ونحن عن ثقة من ان المناقشة الحالية حول المأساة التي يعيشها الشعب القبرصي منذ عام ١٩٧٤ ، لن تكون مجرد جولة بلاغية مثل ما شهدته الجمعية العامة ومجلس الامن في الماضي .

وعلى كل ، فان المناقشات السابقة حققت هدفا ، هو توضيح المشكلة المعقدة بابرارها لأبعادها الثنائية ، البعد الداخلي من جانب والبعد الدولي من جانب آخر وتوضيح الاقتراحات المحددة التي لوتم التجاوب معها ، وكانت قد أعادت الى الشعب القبرصي وحدته الوطنية وسيادته واستقلاله الداخلي .

لقد عانت جمهورية قبرص ، مثلها مثل غالبية الدول الصغيرة الممثلة في الجمعية ، من الاستعمار ، الذي قامت استراتيجيته الوحيدة على أساس تعميق الفوارق العرقية والثقافية للشعوب التي كانت خاضعة لسيطرته ، ومن ثم منعت تشكيل أمة واحدة أو حتى دولة موحدة . ان قبرص تعرضت لتأثير حضارات مختلفة . ان هذا البلد ، الواقع في مفترق الطرق بين ثلاث قارات ، هي أوروبا وآسيا وأفريقيا ، يبحث اليوم عن وحدته . ومن المؤسف أن الحوار المستمر بين الحضارات قد حل محله صراع يقتل فيه الأخ أخاه .

ان أحداث العنف التي ارتكبتها الجيش التركي في يوليه /تموز ١٩٧٤ ، انما أضافت السي
الوضع المؤسف حقا بعدا جديدا كاملا قويل بالشجب والتنديد الاجماعي . ان هذا العنف لا يهدف
سوى الى تكرار سياسة هتلمرتجاه الألمان السوديت . تلك السياسة التي كانت احدى أسباب الحرب
العالمية الثانية ، كما يعلم الجميع .

ان الصعوبة التي تجدها طاقتان تعيشان على قطعة أرض واحدة ، وتحاولان رسم مصير
مشترك والاستفادة من أوجه اختلافهما هي صعوبات مثيرة للأسف ، ولكنها لن تكون ولا يمكن أن
تصلح - نربة لبعث أحلام خائبة لاهيا نربة توسعية زالت الى الأبد .
ان الاحتلال الاجنبي لجزء يثل أكثر من ثلث البلد ، ويضم حوالي ٧٠ في المائة من الطاقة
الاقتصادية للجزيرة ، انما يعني تشريد آلاف الأشخاص الذين أصبحوا - للأسف - لاجئين في بلادهم ،
الى جانب آلاف المدنيين الذين قتلوا ، أو أسيت معاطتهم أو أصبحوا في عداد المفقودين . بل
الأدهى من هذا ، أن تركيا اتخذت تدابير لتخجير الطابع الديموغرافي العريق لقبرص .
وهكذا ، تجد أن السلم في هذا البلد ، بل وفي المنطقة ، مهدد بالخطر ، الأمر الذي
كان له أثره على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، تلك الدول التي لم تكف فحسب في قرار الجمعية
العامة ٣٢١٢ (د - ٢٩) الصادر في أول تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٤ ، بأن تصف العـدوان
التركي بأنه انتهاك لسيادة قبرص ووحدتها واستقلالها ، بل عبرت أيضا عن تأييدها لذلك البلد
وتعاطفها معه . وقد شجبت الجمعية العامة في قرارها ٣٤ / ٣٠ الصادر في ٢٠ تشرين الثاني /
نوفمبر ١٩٧٩ :

" . . . استمرار وجود قوات مسلحة أجنبية وافراد عسكريين اجانب في أراضي جمهورية
قبرص ، وكون جزء من أراضيها لا يزال محتلا من قوات أجنبية " .
كما أكدت :

" . . . حق جمهورية قبرص وشعبها في السيادة والسيطرة التامتين والفعاليتين على
كامل إقليم قبرص وموارده الطبيعية وفيها من الموارد . . . "

ان مؤتمر حركة عدم الانحياز الذي عقد في هافانا في ايلول/سبتمبر ١٩٧٩ ، أكد من جديد تضامنه مع حكومة قبرص ، وأدان احتلال القوات الأجنبية لجزء من قبرص ، كما أعرب عن تأييده لاتفاق النقاط العشر الذي أبرم في نيقوسيا في ١٩ أيار/مايو ١٩٧٩ ، بين رئيس جمهورية قبرص السيد كبريانو ، وزعيم الطائفة القبرصية التركية السيد دنكاش باشراف ورعاية الأمين العام للأمم المتحدة . وقد أعيد تأكيد هذا الموقف مرة أخرى بنيودلهي في آذار/مارس الماضي في المؤتمر السابع لرؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز ، على النحو التالي :

" أعرب رؤساء الدول أو الحكومات أيضا عن قلقهم العميق لاستمرار الاحتلال الأجنبي لجزء من جمهورية قبرص ، وطالبوا بالانسحاب الفوري لجميع قوات الاحتلال كأساس ضروري لتسوية المشكلة القبرصية ، ورحبوا بالاقتراح الذي قدمه رئيس جمهورية قبرص لنزع السلاح من الجزيرة نزها كاملا " . (A/38/132 ، المرفق ، ص ٢٨)

ان جمهورية بنن الشعبية لا يسعها الا أن تتأثر بهذه المسألة التي يعربها شعب ، يرى أراضيه محتلة في انتهاك صارخ لمبدأ عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة ، وفي تناقض تام للفقرة ٤ من المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة التي تنص على أن :

" يمتنع أعضاء الهيئة جميعا في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد " الأمم المتحدة " .

ان التواجد المستمر للقوات الأجنبية والقرار المنفرد الذي اتخذ في ١٣ شباط/فبراير ١٩٧٥ ، بتحويل الجزء المحتل الى دولة تركية موحدة . وهو قرار استنكره مجلس الأمن في قراره ٣٦٧ الصادر في ١٢ آذار/مارس ١٩٧٥ ، انما هما انتهاك خطير لاستقلال قبرص وسيادتها ، وتهديد للسلم والأمن ، لا في هذه المنطقة فحسب بل في العالم ككل . ان عدم احترام حقوق الانسان في الجزء المحتل ، وهو ما تناولته الجمعية العامة في القرار ٣٤٥٠ (د - ٣٠) المتصل بالأشخاص المفقودين ، انما يثير مرة أخرى أبلغ القلق .

وهكذا ، أصبح من المرغوب فيه ، بل في الواقع ، من الضروري أن تحترم الأطراف المعنية مبدأ التسوية السلمية للمنازعات ، مع الاحترام الدقيق لسيادة وسلامة أراضي قبرص ، كما طالبت بذلك الجمعية العامة ومجلس الأمن في مختلف قراراتها . وانه لما يؤسف له أن المفاوضات بين الطائفتين لم تصل الى أية نتيجة ملموسة حتى الآن .

ويحدو وفد بلادنا الأمل في أن تفضي هذه الدورة للجمعية العامة الى توصيات جديدة ، تكمل بل وتدعم تلك التي اتخذت فعلا فيما مضى ، والتي بمقتضاها يمكن للأطراف المعنية ، وخاصة تركيا ، أن تنصاع في النهاية الى صوت المجتمع الدولي ، بل والى صوت العقل ذاته . وهو يطالب - بين أشياء أخرى - باستمرار الحوار بين الطائفتين ، واتخاذ اجراء وفقا لاتفاق النقاط العشر المؤرخ ١٩ أيار/مايو ١٩٧٩ ، وكذلك سحب جميع القوات الأجنبية ، وذلك حتى يستتب السلم هناك بما فيه صالح الجميع .

نحن حاضرون للثورة ، والنضال مستمر .

السيد لاروكا (ايطاليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أقدم تعازي

الوفد الايطالي الى أسرة السفير ناركهو والبعثة الدائمة لمغوليا .

لقد كرست الأمم المتحدة على مر ما يقرب من عشرين عاما جهودها ومواردها للبحث عن حل

للمشاكل التي تمس قبرص .

ويود وفد بلادى ، بادئ ذي بدء ، أن يشيد بالعمل الذى قام به الأمانة العامون للأمم

المتحدة وموظفهم الشخصيون بتماسك واستمرارية منذ عام ١٩٦٤ في مساعدة أطراف المفاوضات ، وكذلك

الاسهام الهام الذى قدمته قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص والبلدان المشتركة فيها .

ولا يمكن أن يتم هذا الاعتراف دون اعراب عن خيبة الأمل والقلق العميقين ، نظرا لأنه

رغما عن جميع الجهود المبذولة في هذا الصدد ، يبدو انه لم يحرز أى تقدم حقيقي نحو حل مشاكل

الجزيرة .

ونظرا للعلاقات التاريخية والسياسية والثقافية والاقتصادية الوثيقة ، كذلك أواصر الصداقة والتعاون العميقة التي تربطنا بقبرص واليونان وتركيا ، تابعت ايطاليا هذه المشكلة باقصى درجات الاهتمام ، وهي متحمسة لأن ترى التوصل السريع الى تحقيق تسوية مقبولة .

لقد أشار وزير خارجية ايطاليا الاونرابل اميليو كولومبو ، في بيانه في المناقشة العامة للدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة ، في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ ، أثناء حديثه عن أزمة قبرص بوصفها باعث قلق خطير ، الى أن الزيارة التي قام بها الى الجزيرة في تموز/يوليه ١٩٨٢ من أجل الاسهام في البحث عن حل قابل للبقاء قد أتاحت له أن :

” . . . يؤكد من جديد استعداد ايطاليا لتقديم مساعدتها للأمين العام للأمم المتحدة ولممثلته في نيقوسيا في مهنتهما الصعبة للوساطة في المفاوضات بين الطائفتين القبرصيتين ، اللتين يعد حوارهما مفيدا بالفعل في حد ذاته لأنه يسمح بتخفيف عدد مسن التوترات ” . (A/37/PV.9 ، ص ٥٣)

ان تقرير الأمين العام (A/37/805 و Corr.1) عند اشارته الى المراحل المختلفة للمحادثات بين الطائفتين ، يذكر انها أجريت في جو بناء ومتسم بالتعاون . ونحن نعتبر أن هذا مؤشر مشجع . وينفس الروح ، نرحب بالاستعداد الذي أعربت عنه الأطراف لمواصلة المفاوضات بطريقة مجدبة وبما هو متظر من قيام الأمين العام بمسعى قوى مجدد ، وايطاليا تود بهذه المناسبة أن تؤكد له مجددا تأييدها التام .

ولكن بدأت المحادثات بين الطائفتين في بعض الأحيان صعبة ومحبطة ، فانها في رأينا تمثل السبيل الوحيد والواقعي لتسوية مشكلة قبرص ، وفقا للمبادئ الأساسية للميثاق .

فنحن نعتقد أن الطائفتين القبرصيتين ، بغض النظر عن انقساماتهما وتنوعهما تشتركان في الاهتمام بتنظيم هياكلهما المشتركة لضمان الاستقرار الدائم والسلم والتقدم للبلد التي تنتمي اليه ككتاهما والسدى قدر لهما أن تعيشا فيه معا .

وفي رأينا أن أساس أية مفاوضة ، كما تتطلبه لغة العقل موجود بالفعل . وفي هذا الصدد فاننا سجلنا - بمزيد من التقدير - الدعم المتجدد الذي بدأ للاتفاقيين الرفيعي المستوى المعقودين في ١٩٧٧ و ١٩٧٩ واللذين يتضمنان في رأينا عناصر هامة للتسوية .

وبينما تؤكد الأمم المتحدة لجميع الأطراف تقديم كل المساعدة المطلوبة ، فان عليها واجبا هو أن تؤكد لهم الحاجة الى المضي في طريق المفاوضات بجدية وصبر ، وروح من حسن النية .

والقارصة وحدهم هم الذين يمكنهم في نهاية المطاف التوصل الى تسوية عادلة ودائمة ، وذلك بالتوفيق المنسق بين احتياجات الطائفتين . وما يبدو هاما لنا ، في هذه المرحلة ، هو افساح الطريق أمام مواصلة الحوار بين الأطراف ، وتجنب محاولة فرض الحل من الخارج ، إذ أن هذا الحل ينبغي أن ينبع من الالتزامات المسؤولة للطائفتين .

وتأمل ايطاليا أن ينبثق من هذا النقاش رسالة واضحة تركز ، لا على ما يشير الانقسام بـل على ما يؤدي الى وحدة شعب قبرص ، وتعزيز سيادة واستقلال ووحدة جمهورية قبرص وسلامة أراضيها .

وتطالب ايطاليا الطرفين أن يحلا خلافتهما بالحوار الموضوعي ، كما تطالب بالالتزام المتجدد للأمين العام بتقديم المساعدة للطرفين في مضيها على هذا الطريق .

هذا هو الطريق الوحيد للاسهام بفاعلية في إعادة بناء مناخ يؤدي الى مفاوضات بناءة وبالتالي الى تقدم حقيقي في البحث عن تسوية للمشكلة قبرص .

السيد أميغا (توغو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود أولا ، سيدى الرئيس، أن أعبر عن تعازى وفدى العميقة لوفد جمهورية منغوليا الشعبية والى أسرة صديقنا الراحل السيد ناركهو السبعوث الدائم لبلاده لدى الأمم المتحدة .

سيدى الرئيس ، ان وفد توغو ليسعد به أن يراكم تترأسون أعمال هذه الدورة السابعة والثلاثين المستأنفة للجمعية العامة . ان المهارة والحنكة التي أدت بها أعمال الجزء الأول من هذه الدورة لتبشر بنجاح مداواتنا الحالية . ويطيب لوفد بلادى أن يشيد مرة أخرى اشارة خاصة بأميننا العام السيد خافيير بيريز دى كوبيار لجهوده الدؤوبة لتسوية النزاعات المختلفة التي تهز العالم ولاسيما مسألة قبرص ، التي حباها دائما انتباها خاصا . وغنى عن الذكر الدور الذي قام به في كانون الثاني /يناير عام ١٩٧٧ ، لاستئناف الاتصالات بين الطائفتين القبرصيتين التركية واليونانية ، بهدف ايجاد تسوية لمشكلة قبرص المعقدة ، وهي مشكلة يجدر بنا أن نشير الى عناصرها الأساسية .

ان مشكلة قبرص تكمن في صعوبات نشأت بين شعبين فرض عليهما التاريخ أن يتعايشا على أرض واحدة . وبالوصول على الاستقلال في ١٦ آب /أغسطس ١٩٦٠ ، أصبحت جزيرة قبرص جمهورية ذات قوميتين طبقا للاتفاقات التي أبرمت في شباط /فبراير ١٩٥٩ في زيورخ ولندن بين القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك ، واليونان ، وتركيا ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية . في ذلك الوقت ، كانت هناك طائفتان متميزتان : القبارصة اليونانيون والقبارصة الأتراك ، وقد تم ضمان مصالحهما طبقا لدستور ١٩٦٠ الذي اعتمد عند حصول الجزيرة على استقلالها . وضمنت معاهدة ١٩٦٠ ، التي وقع عليها كل من اليونان والمملكة المتحدة وتركيا السبائ الأساسية للدستور ، وسيادة ووحدة أراضي الدولة القبرصية الجديدة ، ووفرت توازنا بين مصالح الطائفتين .

ان اعتراف الدستور والمعاهدات القائمة بوجود الطائفتين له مغزاه ، ويعبر بشكل جلي عن رفض كلا الطرفين تشكيل أمة . ان جذور المشكلة القبرصية تنبع ان من الافتقار الى الوعي القومي الذي يعزز ارادة شعب أية دولة في العيش سويا والسعي لحماية مصالحه المشتركة .

والى جانب الأسباب السياسية هناك الاختلافات الدينية بين الطائفتين . ونتيجة لهذا الوضع تشعر كل طائفة قبرصية بأنها أكثر ارتباطا بأمته الأصلية أى باليونان أو تركيا ؛ وهذان البلدان لا يقفان موقف اللامبالاة ازاء مصير السكان في قبرص ، الذين يخوضون كفاحا سياسيا ودينيا بعضهم ضد بعض .

وفي كانون الأول /ديسمبر ١٩٦٣ ، اشتركت الحكومتان اليونانية والتركية بصورة مباشرة في

في الأعمال العدائية بين الطائفتين ، مما أدى الى اعتماد قرار مجلس الأمن ١٨٦ (١٩٦٤) ، ونشر قوة لصيانة السلم مقرها الرئيسي في نيقوسيا .

ويجدر بنا الاشارة الى أن هذا القرار طالب الحكومة القبرصية المسؤولية عن اعادة النظام العام والحفاظ عليه ، باتخاذ جميع الخطوات اللازمة لوضع حد لأعمال العنف واراقة الدماء في قبرص .

ولكن هذا القرار ضرب به عرض الحائط رغم جميع تدخلات الأمم المتحدة وبعض الدول لحث الأطراف على الدخول في مفاوضات تهدف الى استعادة السلام . ولم تبدأ المحادثات بين الطرفين الا في ٦ حزيران / يونيه ١٩٦٨ وكان ذلك في بيروت ، واستؤنفت بعد أسبوع في نيقوسيا . واستمرت هـذـه المحادثات بصورة متقطعة حتى ١٩٧٣ ، مما أتاح بارقة أمل في تسوية شاملة للمشكلة ، الى أن وقعت أحداث ١٩٧٤ ، وانقلاب تموز / يوليه الذي أعقبه تدخل القوات التركية واحتلالها لقبرص . وأكدت هذه الأحداث مرة أخرى الدور الذي تلعبه كل من اليونان وتركيا في حياة الدولة القبرصية ، مما يشكّل انتهاكا لسياسات الأمم المتحدة . وهذا ما دعا الجمعية العامة في دورتها لعام ١٩٧٤ في تشريـحـ الثاني / نوفمبر الى أن توجه نداءً تطالب فيه جميع الدول أن تحترم سيادة قبرص ووحدة وسلامة أراضيها واستقلالها وعدم انحيازها . وطالب هذا القرار كذلك بانسحاب القوات المسلحة الأجنبية ووقف كل تدخل أجنبي .

وباعادة تأكيد الصفة الدستورية للطائفتين التركية واليونانية ، دعا القرار هاتين الطائفتين الى مواصلة المفاوضات تحت اشراف الأمين العام بفرض التوصل بكل حرية الى تسوية سياسية مقبولة بشكل متبادل على أساس الحقوق المشروعة لكلا الطائفتين .

الا أنه لسوء الحظ لم تتبع المشورة الحكيمة التي أسدتها الجمعية العامة ، ولم يستأنف الطرفان المفاوضات ، والأسوأ من ذلك أن أحد الطرفين قد قرر أن يشكل دولة فيدرالية لنفسه . ولقد أسف مجلس الامن لهذا القرار وطلب من الامين العام ان يحاول استئناف المفاوضات . وهذه المفاوضات التي بدأت في ١٩٧٧ ، علقت ثم استؤنفت في ١٩٧٩ دون تقدم محسوس . وبدأت ثانية في ١٩٨٠ . وهي تتعقد من فترة لأخرى منذ ذلك الوقت دون أمل كبير في التوصل الى حل . وهذا الوضع فيما يبدو سيؤدي الى تمديد وجود قوات الامم المتحدة في نيقوسيا الى أمد غير محدود ، والابقاء على مصدر دائم للتوتر في المنطقة ، وهذا أمر يشغل بال حكومة توغو التي تود ، مع ذلك ، أن تشيد بجهود الامين العام المتقانية في سبيل تسوية هذه الازمة ، وهي جهود جديرة بكل تشجيع .

وفي رأي وفد بلادي ، ان التسوية ينبغي حتما أن تتضمن الاحترام التام للدستور والمعاهدات التي وقعت عند حصول قبرص على الاستقلال ، وينبغي على الطائفتين أن تتضامنا في بناء قبرص . ولا ينبغي لأى منهما أن تستفيد من الأمر الواقع في بعض الحالات ، على نحو منفرد ، أو أن تغير الظروف التي تناولتها المعاهدات التي تضمن حقوق كل طائفة منهما . وفي هذا المجال ، فان الدول الاطراف في هذه المعاهدات ، أي الدولتين المعنيتين مباشرة ، وهما اليونان وتركيا ، ينبغي أن تبديا اعتدالا أكبر ، وأن تبذلا قصارى جهدهما لتفادي كل تدخل في شؤون دولة قبرص ذات السيادة . وينبغي لذلك سحب قوات البلدين من الجزيرة في أقرب وقت ممكن .

وختاما ، فان وفد بلادي مقتنع بأن ارادة السلام ما زالت موجودة لدى كافة الاطراف . وان انعقاد هذا الاجتماع لدليل واضح على ذلك . ومن المهم اذن أن تعود الاطراف المعنية الى مائدة المفاوضات تحت اشراف الأمين العام بهدف التوصل الى حل مرض لهذه المشكلة التي طال امدها .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : استمعنا توا الى المتحدث الأخير

في جلسة بعد ظهر اليوم . وقد طلب بعض الممثلين الكلمة لممارسة حقهم في الرد . فهل

لي أن أذكر السادة الاعضاء بأنه تمشيا مع المقرر ٣٤ / ١٠١ للجمعية العامة ، فإن البيانات التي يدلى بها ممارسة لحق الرد تحدد مدتها بعشر دقائق ، وأن على الوفود أن تدلي بها من مقاعدها .

السيد رولانديس (قبرص) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بادئ ذي بدء

أود ان انضم الى الآخرين في الاعراب عن الاسى العميق لوفاة ممثل منغوليا .

لقد استمعت بعناية الى كلمة ممثل تركيا . واود ، اولا ، ان اوضح ان هذا البيان كان اساءة لاستخدام وقت الجمعية ، لان جزءا كبيرا منه كان ينبغي الادلاء به في اللجنة السياسية الخاصة من قبل الطائفة التركية القبرصية ، وبدلا من ذلك فانه فرض على هذه الجمعية .

ثانيا ، اود ان اقول انني دهشت حقا من محتويات هذا البيان . فهذه هي المرة الاولى في حياتي التي استمع فيها الى مثل هذا العدد الضخم من الاقوال غير الصحيحة والزائفة والمضللة مركزا في خطاب يستغرق ساعة . ولا أعتقد اني خلال الدقائق العشر المتاحة سأكون في موقف يتيح لي نفي مختلف النقاط التي اثارها ممثل تركيا ، ولهذا فانني ازمع فيما بعد ، ربما في خلال الاسبوع القادم تعميم مذكرة ترد على النقاط المختلفة التي اثيرت رغم ان قبرص سبق ان ردت في الماضي على هذه النقاط بالتفصيل .

وفي الواقع ، فانه قد أذهلني سماع هذا الخطاب ، ولقد عجبت لفترة وتساءلت هل قبرص هي التي فزت تركيا ، على نحو ما يبدو من الطريقة التي تكلم بها ممثل تركيا ، ان الكلمة كانت مزيجا من التهديدات والمواقف الزائفة ، وكانت تتضمن روحا عدوانية لا أعتقد أنها يمكن ان تؤدي الى اجراء مناقشات في هذا المحفل ، ولا يمكن ان تفيد التطورات المستقبلية لمشكلة قبرص .

وساتناول بطريقة عشوائية بعض النقاط البارزة في خطاب ممثل تركيا . اولا ، استمعت الى نظرية عجيبة بشأن العدوان ، وهي نظرية لا يقبلها أحد في هذه الجمعية . وقد ذكرني منذ دقائق السيد ممثل بنن ان هذه النظرية قد استخدمها هتلر أيضا عند غزوه لتشيكوسلوفاكيا زعم ممثل تركيا انه ، وفقا لمعاهدة الضمان ، يحق له ان يغزو قبرص . واود أن اذكره انه

بمقتضى هذه المعاهدة يحق لتركيا اتخاذ عمل من اجل استعادة السيادة والاستقلال والوحدة الاقليمية لقبرص . ان كلمة " عمل " يجب أن تفسر على انها لا تعني الاعمال العسكرية ، لأنه بمقتضى الفقرة ٤ من المادة الثانية من ميثاق هذه المنظمة لا بد أن يمتنع كل الاعضاء عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ، وبمقتضى المادة ١٠٣ من نفس الميثاق انه اذا كان هناك أى نص في أى معاهدة دولية يتعارض مع مواد الميثاق فان هذا النص يكون لا غيا وباطلا .

وعلى هذا ، فان تركيا لا يمكن أن يكون لها الحق في غزو قبرص . ونحن نعرف ان مفهوم الغزو والعدوان ، يتنافى مع اغراض المجتمع الدولي ، وحتى لو سيقى الحجج والذرائع ، فان العدوان سيظل امرا غير مسموح به بمقتضى قواعد المجتمع الدولي . ثم أشار بعد ذلك الى اتحاد قبرص مع اليونان ، الذى يطلق عليه اسم " اينوسيس " واضاع جانبا كبيرا من وقتكم بقوله ان قبرص لن تكون مطلقا جزيرة يونانية الخ . نحن لانريد ان تصبح قبرص جزيرة يونانية . وليس هناك قسم مقدس بأن تصبح قبرص جزيرة يونانية . ان قبرص دولة مستقلة ذات سيادة ، وهذا هو ما نناضل من أجله . هذه هي محتويات القرارات التي نتابعها . ولقد ورد هذا في الاتفاقيين عاليي المستوى . وهذا هو ما تنشده جمهورية قبرص ، وما يمكنني أن أذكره بشكل قاطع .

وبطبيعة الحال ، في التطور التاريخي للأمم ، قد تكون هناك مراحل مختلفة . وقد تلقى كلمات لخدمة بعض الأغراض ، ولكن من المعروف جيدا ان هدف حكومة قبرص كان دائما الاستقلال والسيادة . وهذا هو ما يناضل من أجله هذا البلد . واذا كان ثمة بلد يحاول انكار حق قبرص في السيادة والاستقلال ، فان هذا البلد ليس اليونان . ان تركيا هي التي غيرت معالم الجزء المحتل من قبرص ، الذى اصبح حاليا منطقة تركية ، وهي تحاول ضم هذا الجزء من قبرص .

لقد استمعنا هنا الى القول باننا نحاول أن نغتصب لقب حكومة قبرص . ولا أدري في الواقع من الذى يغتصب ماذا ؟ ان لقب الحكومة ، ورئيس الجمهورية والوزراء قد أعطى لنا من قبل هذه الهيئة الموقرة ، ومن قبل هذه الجمعية ، ومن قبل الحكومات التي تنتمي

الى هذه المنظمة . واذا كان هناك شخص ينتحل لنفسه حقوق الدول في هذه الجمعية ،
والحق في أن يقول لها ماذا تفعل ، فهو ممثل تركيا . انه الشخص الوحيد الذي لا يعترف
بقبرص ويريد أن يفرض هذا الموقف على الآخرين في هذه الجمعية .
لقد أشار ممثل تركيا الى ما يسمى بالحظر ، والى أننا نمنع القبارصة الاتراك من
الاتجار والعمل بل ومن العيش . فما هو هذا الحظر ؟ لقد احتل الجيش التركي بالقوة
ممتلكات اليونانيين في الجزء الشمالي من قبرص . وهذه الممتلكات تستغل الآن ، فهو يحاول
استخدامها واستعمال الفنادق وسرقة الفواكه وتصديرها ، ونحن نحاول بحق أن نوقف هذا
العمل . كل رجل عاقل على وجه هذه الارض يحاول وقف سرقة ممتلكاته التي تم تكوينها عبر
القرون والآجال والأجيال . ان كل فرد يجب أن يفعل ذلك فهذا واجب عليه . وهذا هو
ما يفعله اليونانيون في قبرص . لقد طرد اليونانيون من ديارهم وهم يعيشون في حرمان
وبؤس خارج وطنهم .

أهذا حذر ، سيدى ؟ لقد استمعنا أيضا الى نظرية غريبة أخرى ، وهي أن علينا أن نقبل المساواة بين القبارصة اليونانيين الذين يمثلون ٨٢ في المائة من السكان ، وبين القبارصة الأتراك الذين يمثلون ١٨ في المائة . نحن نقبل المساواة لكل شخص يعيش في قبرص . وجميع الأشخاص في قبرص متساوون ، ولكننا اذا جعلنا ال ٨٢ في المائة تتساوى مع ال ١٨ في المائة ، فنحن لا نخلق بذلك مساواة على الاطلاق . ويمكن أن نثبت ذلك عن طريق الحساب أن ال ٨٢ في المائة لا يمكن مطلقا ان تتساوى مع ال ١٨ في المائة .

لقد لاحظنا أيضا أن التهديدات تتم ضد هذه الجمعية العامة . لقد استمعت الجمعية العامة أنها لو اتخذت قرارا فان القبارصة الأتراك سيتخذون موقفا آخر في المفاوضات بين الطائفتين . وهذه تهديدات مقنعة قيلت في هذه الجمعية . وعلاوة على ذلك ، سيدى ، سمعنا موقفا يتسم بالسخرية تجاه هذه الجمعية لأنه ذكر هنا في هذه الجمعية ان تركيا سوف تنظر باحتقار الى قرارات هذه المنظمة . وسمعنا أنه قد تكون هناك قرارات لسحب القوات الأجنبية ، ولكنها لن تحترم هذه القرارات . اننا سمعنا ذلك في هذه القاعة .

ان قبرص ليست ضد عملية التفاوض كما زعم ممثل تركيا ، وكما حاول أن يجعل الجمعية تعتقد ذلك . وقد ذكرت بوضوح في كلمتي بالأمس أننا مع مفاوضات معقولة ، ومع مفاوضات ذات نتائج هادفة ونحن نود أن نجد حلا عن طريق هذه المفاوضات . ونحن لا نريد أن نخضع أحدا سواء من القبارصة الأتراك أو أي فرد آخر في قبرص . اننا نعمل من أجل حل عادل لكل القبارصة . هذا هو هدف حكومة قبرص من أجل دولة مستقلة ذات سيادة . اننا جميعا قبارصة نحظى بحقوق منصفة ومتوازنة تماما .

السيد دونتاس (اليونان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود بادئ ذي بدء

أن أتقدم بتعازي الى وفد منغوليا لوفاة السفير ناركهو . سيدى ، ان الوقت قد تأخر بعض الشيء وقد أخذ ممثل تركيا الدائم تسعين دقيقة ، ساعة ونصف ساعة ، من البلاغة في محاولة عقيمة لاسدال الستار على الحقائق ، والحقيقة الصارخة المجردة بأن الجيش التركي قد غزا جمهورية قبرص في ١٩٧٤ ، وأنه يستمر في احتلال جزء من الجمهورية ضد كافة قواعد القانون الدولي وضد ارادة ٨٠ في المائة من الشعب وحكومته الشرعية . ومثل تركيا قد سرد وقائع تاريخية شائقة ولم يول اهتماما كبيرا الى تلك العناصر الأساسية مثل الوقائع والصدق

والدقة . واني لعل ثقة ان جميع أعضاء الجمعية بخبرتهم ومعرفتهم يدركون تماما حقيقة ما حدث في هذه الجمهورية المنكوبة ، قبرص .

ان وزير خارجية قبرص ، السيد رولانديس قد تناول توا بعض النقاط الهامة في هذه الخطبة العصماء ، واني لوائق ان المذكرة التي سوف يعممها وقد قبرص سترد الأمور الى نصابها الصحيح .

ومع ذلك أود أن أتناول نقطة واحدة ذات أهمية خاصة لدى حكومتي . لقد أشار السيد كبرجا الى جزء من بيان رئيس جمهورية اليونان السيد كارامانليس حيث نوه بالنضال من اجل اتحاد قبرص مع اليونان ، وتمشيا مع ما هو مألوف من البعض من الاقتباس الجزئي خارج سياق الحديث لتشويه الصورة ، أغفل الممثل التركي أن يذكر أن خطبة الرئيس تتكون من قسمين : في القسم الأول ، أعطى الرئيس فيه خلفية تاريخية لمسألة قبرص ، وما حدث منذ خمسة وعشرين عاما مضى . ويعلم كل شخص في هذه الجمعية ان جزءا من التاريخ هو نضال ٨٠ في المائة من شعب قبرص ، ونعني القبارصة اليونانيين من أجل حق تقرير المصير . ففيا هذه الدهشة وهذه الضجة ؟

وفي الجزء الثاني من خطبته تناول رئيس اليونان الحقائق الحالية والمستقبلية ، وقدم تصورا للسلام لجمهورية قبرص ، تصورا للتعاون السلمي بين اليونان وتركيا وقبرص ، تصورا لدولة يعيش جميع سكانها في سلم ومحبة . وسوف أقوم بتعميم هذا النص حتى يتمكن جميع أعضاء الجمعية من أن يتفهموا بكل وضوح أن هذا الاقتباس وهذه الاشارة التاريخية تسئ تفسير الدلالة السياسية الرئيسية لما ورد في خطاب رئيس الجمهورية اليونانية .

لقد نهلت بعض الشيء ، فمهل لي أن أسأل في هذا السياق لماذا يشعر الممثل التركي بحساسية بعدد الأهداف السياسية للقبارصة اليونانيين من خمس وعشرين سنة ؟ لماذا يحس بشدة على نسيان أن بلده هو الذي يغزو ويحتل جزءا كبيرا من جمهورية قبرص والذي ضم عمليا القطاع الشمالي من الجزيرة ؟ تكلم السيد كارامانليس عن التاريخ . أما السيد كبرجا فقد أغفل الاشارة الى الحقائق الحالية لسبب بسيط ، لأن الحقائق الحالية هي نتاج العدوان غير المشروع لتركيا ضد قبرص .

أما فيما يتعلق بالسؤال الذي طرحه السيد كبرجا عما اذا كانت تركيا قد غزت الجزيرة أم لا . فبالإضافة الى الجواب الوافي الذي قدمه وزير خارجية جمهورية قبرص ، دعوني أخطب الحس

السليم فيكم فأطرح عليكم سؤالاً بسيطاً جداً : عندما تأمر حكومة ٣٠ ألفاً من قوات جيشها و ٢٥٠ دبابة وقواتها الجوية ، وأسطولها البحري بعبور حدود دولة مستقلة ذات سيادة وعضو في الامم المتحدة ، ضد ارادة ٨٠ في المائة من سكانها ، فماذا تسمون هذه العملية ؟ نحن نسميها ببساطة غزوا . وانا كان لديكم أى مصطلح أفضل لوصف هذه الحالة فانني على استعداد لقبوله .

ولكن السيد كيرجا لم يكنف بالاساءة فأراد الاستخفاف بعقولنا . فلقد قال لنا أن كل شيء يسير على ما يرام في قبرص وأن قبرص منذ ١٩٧٤ خلافا للاحدى عشرة سنة الماضية ، عرفت سلاما وهدوءا لم يسبق لهما مثيل وكانت بلا عنف تقريبا . ان أحسن الهدوء هو هدوء القبور ؛ وهذا على ما يبدو هو ما يعنيه السيد كيرجا ان يضيف انه لم ترق دماءه ، وان الطائفتين عاشتا جنبتا الى جنب في أمن . كلا في المناطق المخصصة لها وفي ظل ادارتها ، مصروفة شؤونها بنفسها . ولكأنه يتحدث عن الجنة . منذ حوالي ألفي عام مضت ، أقيم نظام في العالم بقوة السلاح وقد سعي السلم الروماني . ويبدو ان شعب قبرص يتمتع اليوم بسلم تركي .

السيد كيرجا (تركيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : سوف أتوخى الايجاز التام . أقول انني لن أرد على المتحدثين السابقين . لقد قلت كل شيء ، مطلوب في بياني . ويمكنهما أن يجدا فيه كل ما يلزم لدحض مزاعمهما . وفي الحقيقة ، ان كل شيء سمعناه الان هو من قبيل الدعاية الكاذبة المعتادة . ولا أجده جديرا بالرد . أود أن أقول ببساطة أن وصف تركيا بالهتلرية انما هو مثال على السفسطة التي يتخصص فيها مروجو هذا النوع من العبث . وقد لاحظت أيضا بذهول أن الادارة اليونانية القبرصية واليونان ، لم تتعلما لسوء الحظ الدروس الواضحة المستقاة من التاريخ .

رفعت الجلسة الساعة ١٩ / ٤٥